شرح العلاّمة الأمير على نظم العلاّمة السُّجاعيّ
في " لاسيَّمَا "

تحقيق ودراسة
د. أحمد بن محمد بن أحمد القرشي
الأستاذ المساعد في كلية إعداد المعلمين بالمدينة المنور

ملخص البحث

هو الإمام العالم العلاَّمة الفاضل الفهَّامة محمَّد بن محمَّد بن أحمد بن عبد القادر السّنباويّ المالكيّ الأزهريّ المشهور بالأمير الكبير ، صاحب التحقيقات الرَّائقة والأليفات الفائقة ، انتهت إليه الرّياسة في العلوم بالدّيار المصريّة .

صنّف عدّة مؤلفات اشتهرت بأيدي الطّلبة وهي في غاية التحرير ، أكثرها حواش وشروح ، ومن أشهرها حاشيته على مغني اللّبيب وكذا على المقدّمة الأزهريّة ، وشذور الذّهب وغيرها .

وشرْحُه لأبيات لاسيّما للسُّجَاعيّ لا يقلّ قيمة عن بقيّة كتبه ؛ إذ إنَّ الأمـير حشـد في شرحـــه جُلَّ ما يتعلق بأحكام (لاسيّما) من أمهات وبطون الكتب المتفرّقة جمعها في شرحه في أسلوب علميّ لا تكاد تجده في أيّ كتاب آخر ، ممَّا دفعني إلى تحقيقه ودراسته ونشره حيث ناقش الأمير حكم دخول الواو

على (لاسيـــّما) وإعرابها ، وجوازِ حذف " لا " وعدمه ، و " سيّ " من حيث الإعراب وعدمه ، وكون " ما " موصولة أو نكرة موصوفة أو نكرة زائدة وغيره ، وأوجه إعراب الاسم الواقع بعد (لاسيّما) إذا كان معرفة أو نكرة ، وحلول الجملة محلّه وعدمه ، وعن مجموع (لاسيّما) هل هو من أدوات الاستثناء ؟ وغير ذلك من الأحكام .

وقد حقّقتِ هذا الشّرح على ثلاث نسخ حاولت جاهداً وحرصت كل الحرص من خلال مقابلتها أن يخرج نصّ الكتاب كما أراده مؤلّفه ملتزما في ذلك الدّقّة والأمانة العلميّة في النّقل والتّحقيق الجيّد وختمت النّصّ المحقّق بفهرس للمصادر والمراجع الّتي اعتمدتّها في تحقيق ودراسة الكتاب .

وصلّى الله على سيّدنا وحبيبنا محمّد وعلى آله وأصحابه وسلّم تسليماً كثيراً ، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين .

• • •

كلمة المحقّق

الحمد لله والصَّلاة والسَّلام على رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم ،،،،،،،،،،، وبعــد :

فقد اهتم علماء العربيّـة منـذ بدايـة التـأليف في النَّحو العربيّ بتتبّـع معـاني أدوات العربيّـة وأحكامها النّحويّة لذا نجـد سـيبويه تعـرّض لهـا في الكتـاب ، والمـبردّ فـي المقتضـب ، وابـن السّرّاج في الأصول ، والزّجّـاجيّ فـي الجمـل وغيرهــم ، وزاد اهتمــامهم بهــا فــأفردوا لهــا مصــنّفات مســتقلّة خاصّــة بــأدوات المعــاني كحروف المعاني للزّجّاجيّ ، ومعاني الحــروف للرّمّانيّ ، والأزهية للهـرويّ ، ورصـف المبـاني للمالقيّ ، والجنـى الـدَّاني للمـراديّ ، ومغنـي

اللَّبيب لابن هشام الأنصاريّ وغيرها ؛ بل بعض النّحاة أفرد مصنّفا مستقلاً بأداة من أدوات المعاني كالزّجّاجيّ في كتاب اللاّمات ، وأحمد بن فارس في مقالة كلاّ ، وأبي جعفر الطّبريّ في رسالة كلاّ في الكلام والقرآن ، ومكّي بن أبي طالب في شرح كلاّ وبلى ونعم ، وابن هشام الأنصاريّ في رسالته المباحث المرضية المتعلّقة بمن الشّرطيّة ، وعثمان النّجديّ الحنبليّ في رسالة أيّ المشددة وغيرهم من النّحاة .

ويجدر بالذّكر أنَّ المفسرين اهتموا ببيان معاني الحروف وتطبيقها في تفاسيرهم ، كأمثال القرطبيّ في كتابه الجامع وأبي حيّان الأندلسيّ في كتابيه البحر المحيط والنَّهر المادّ ، والسَّمين الحلبيّ في كتابه الدّر المصون وغيرهم من المفسّرين السَّابقين واللاّحقين .

لذا يطيب لي أن أقدّم لقرّاء العربيّة ومحبّيها شرحاً نفيساً تفرّد بالحديث عن (لاسيّما) للعالم الفاضل محمَّد بن محمَّد بن عبد القادر السّنباويّ الشَّهير بالأمير الكبير ، وهو شرح على أبيات لاسيَّمَا للسُّجَاعي آمل من خلاله أن أكون قدَّمت عملاً ينير الطَّريق لمعرفة أحكامها ، ويذلّل مسالكها ، ويكون عوناً للباحثين في الدّراسة .

• • •

وعملي في هذا الشَّرح يقع في قسمين :

القسم الأوَّل : الدّراسة ، وتشتمل على مدخلٍ حول (لاسيّما) ، ثُمَّ ترجمةٍ موجزة لكلٍّ من الأمير والسُّجَاعيّ ، ثُمَّ توثيق نسبة الشَّرح والنَّظم لهما، ثمَّ مصادر الأمير في الشَّرح ، ثم وصف النُّسخ المعتمدة في

التحقيق ومنهجي في تحقيقها .
القسم الثاني : تحقيق الشّرح وفق قواعد التحقيق ؛ ثُمّ صنعت فهرساً للمصادر والمراجع .

• • •

وأودُّ أن أتقدّم بالشّكر الجزيل وعظيم العرفان لأستاذي الأستاذ الدّكتور سليمان بن إبراهيم العايد الّذي تعهّد هذا البحث من أوّل لحظة بالمتابعة والنّصح والتوجيه ، فله منّي جزيل الشّكر سائلا الله عزَّ وجلَّ أن يجعل ذلك في ميزان حسناته .
كما لا يفوتني أن أتقدَّم بالشّكر الجزيل والدُّعاء الخالص للزَّميل الأستاذ عبد الحفيظ محمَّد نور المعيد بقسم الدّراسات القُرآنيَّة بكليّة المعلمين بالمدينة المنوّرة على ما بذله من جهد خالص في طباعة هذا البحث ، ومن النُّصح والإرشاد سائلا الله عزَّ وجلَّ له أن يعينه على إنجاز دراسته العليا ، وأن يكتب لنا وله التوفيق والسَّداد والقبول في كلّ أعمالنا إنّه على ما يشاء قدير ، وبالإجابة جدير ، وصلّى الله على نبيّنا محمَّد وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليما كثيرا .

مدخل

يطيب لي في هذا المدخل أن ألخص وأوجز الأقوال والآراء الّتي أوردها الأمير في شرحه لمنظومة " لاسيَّما " للسُّجاعيّ إذ إنَّه في مقدِّمة الشَّرح بيَّن منهجه الّذي سيسلكه حيث قال : (مقتضى الترتيب الوضعي في " ولاسيَّما " أن يبحث فيها أوَّلاً : عن " الواو " من حيث كونها اعتراضية أو غيره ممَّا يأتي ؛ ثم عن " لا " من حيث جواز حذفها وعدمه وغيرهما ممَّا يأتي ثم عن " سيّ " من حيث

الإعـراب وعـدمه ؛ ثـم عـن " مـا " مـن حيـث كونها موصولة أو نكرة موصوفة أو نكرة زائدة وغـيره ثم عن مجموع " ولاسيَّما " هل هو من أدوات الاستثناء ؟ ثُمَّ عن الاسم الواقـع بعـدها مــن حيــث إعرابــه ، وحلــول الجملــة محــله وعدمه) .

وأقول لاشكَّ أنَّ المؤلّف تنـاول فـي منهجـه أقوال سـابقيه ، ولـم يكتـف بالنَّقـل عنهـم بـل خرج إلى المناقشة والـرَّدّ والتَّرجيـح كمـا أنَّـه قام بالرَّدّ على أقوال المعترضين عليه سـالكاً أسلوب الجدل ليوقـع بهـم ، وهـذا أمـر ظـاهر لمـن يقـرأ الشَّـرح قـراءة فاحصـة ممَّـا جعـل كلامه من ناحيـة فـي بعـض المسـائل مُلغـزا ، ومن ناحيـة أخـرى جعـل القـارئ المتـابع لآراء العلمـاء فـي المسـألة الواحـدة يجـد عسـراً ومشقَّة في معرفة آرائهـم بسـبب نـثره للآراء هنا وهناك ومتـابعته للمعترضـين عليـه ، لـذلك وغيره وضعت هذا المـدخل وقـد قسَّـمته إلـى مبحثين :

المبحث الأول : إعراب " ولاسيَّما " والاسم الواقع بعدها ، وفيه ستّ مسائل[i] :

المسألة الأولى : إعراب " الـواو " الداخلـة على جملة " لاسيَّما كذا " ومحـل الجملـة مـن الإعراب : وفيها ثلاثة أوجه :

أوَّلاً : أن تكـون " الـواو " اعتراضـية ، بنـاء على ما قيل بجواز الاعتراض في آخــر الكلام ، وعلى هذا فالجملة لا محل لها من الإعراب .

ثانياً : أن تكون حاليةً نحـو : (سـاد العلمـاء ولاسيما زيدٌ) فجملة (لاسيَّما زيدٌ) حال مــن (العلمــاء) ، فيكــون محلهــا نصــباً أبــدا ؛ إذ المعنى : سادوا والحال أنّه لا مثل زيـد موجـود فيهم ، أي لا مثلـه فـي السّـيادة أو فـي العلـم وهما متلازمان ؛ إذ المعنى : سادوا لِعِلْمهم .

ثالثا : أن تكون عاطفة ، وعلى هذا فالجملة تابعة لما قبلها محلاً وعدمه ، فهي في نحو : (غايةُ ما تكلمت به الحقُّ أحقُّ بالاتباع ولاسيَّما الواضحُ) في محل رفع ؛ إذ الجملة قبلها خبر عن (غاية) ؛ وإذا قلت ابتداء : (أكرمْ العلماءَ ولاسيَّما زيدٌ) فلا محل لها ؛ لكون الجملة قبلها ابتدائية ، ولا مانع من جعلها للاستئناف وهو ظاهر ، وعليه لا محلّ لها من الإعراب .

المسألة الثانية : إعراب " سيّ " : وفيها أربعة أوجه :

الأوّل : اسم للا النافية للجنس منصوب ؛ لأنها مضافة إلى (ما) في حالة رفع الاسم الّذي بعدها ؛ وفي حالة جرّه تكون (سيّ) مضافة إلى الاسم الذي بعد (ما) ، واسم " لا " في هاتين الحالتين يكون معربا ؛ لأنه مضاف .

الثاني : اسم للا النافية للجنس مبني على الفتح في محل نصب ، إذا كان الاسم الذي بعدها منصوباً ، وتكون " ما " زائدة و (سيَّ) في هذه الصّورة مبنيّة ؛ لأنها غير مضافة ولا شبيهة بالمضاف .

الثالث : قيل : إنّها في هذه الصّورة منصوبةٌ وليست مبنيّةً لشبهها بالمضاف ، وحينئذٍ فتحتها فتحة إعراب لا بناء .

الرّابع : وقيل : (سيَّ) منصوب على الحال على أنَّ " لا " مهملةٌ وليست عاملةً النَّصب في (سيَّما) ، فإذا قيل : (ساد العلماء لاسيَّما زيد) أي : سادوا غير مماثلين زيداً في السّيادة ، والعامل فيها الجملة السابقة ، وهذا الرَّأي منسوب للفارسيّ (الارتشاف 3/ 1552)

المسألة الثالثة : إعراب " ما " من "

لاسيَّما " : وفيها ستّة أوجه على النّحو التالي :
إذا كان الاسم الواقع بعـدها مجـروراً ففيهـا وجهان :
الأوّل : " مـا " حـرف زائـد لا محـل لـه مـن الإعراب بين المضاف (سيّ) والمضاف إليــه الاسم واقع بعد " ما " .
الثـاني : أن تكـون " مـا " نكـرة تامـة غيـر موصوفة بمعنى (شيء) مبنيّة على السّـكون في محلّ جـرّ مضـافة إلـى (سـيّ) وإذا كـان الاسم الواقع بعدها مرفوعاً ففيه وجهان :
الأوّل : " ما " اسم مبنيّ على السّكون فـي محلّ جرّ مضـاف إلـى (سـيّ) سـواء أكـانت (ما) اسماً موصولاً أم نكرة موصوفة بمعنى (شيء) ؟ .
الثاني : قيـل " مـا " اسـم موصـول بمعنـى الَّـذي فـي محـلّ رفـع خـبر (لا)، و (سـيَّ) اســـمها ؛ وهـــو منســـــوب للأخفـــش . (الارتشاف 3/ 1550)
وإذا كان الاسم الواقع بعدها منصوباً ففيه – أيضاً – وجهان :
الأوّل : " ما " حرف زائدٌ كافٌّ عن الإضـافة .
الثـاني : " مـا " نكـرة تامّـة غيـر موصـوفة بمعنى (شيء) مبنيّة على السّكون في محلّ جرّ مضافة إلى (سيّ) .
المسألة الرَّابعة : إعراب الاسم الواقـع بعـد (لاسيَّما) إذا وقع نكرة أو معرفة :
أوّلاً : إن كان مجـروراً نحـو : (قـام القـوم لاسيّما زيدٍ أو رجلٍ) ففيه وجهان :
أحـدهما : أن تكـون (مـا) زائـدة، والاسـم مجرورٌ بالإضافة إلى " سيّ "، فيكونُ التقــدير : قام القوم لا مثل زيدٍ أو رجلٍ .
والوجه الثاني : أن تكون (مـا) نكـرة تامّـة

غير موصوفة بمعنى (شيء) في محلّ جرّ مضافة إلى (سيّ) ، فيكون زيدٌ أو رجلٌ بدلاً منها ، فيكون التقدير : قام القوم لا مثل رجلٍ زيدٍ أو رجلٍ . وهذا الوجه لم يذكره الأمير .
(الإيضاح في شرح المفصل 1/ 368 ، وشرح الكافية للرضي 1/ 249)
ثانياً : إن كان مرفوعاً نحو : (قام القوم لاسيّما زيدٌ أو رجلٌ) ففيه وجه واحد :
هو أنَّ الاسم المرفوع خبر لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره : (هو زيدٌ ، أو هو رجلٌ) ، وهذه الجملة سنبيّن موقعها في المسألة التالية .
ثالثاً : إن كان منصوباً ، فإن كان نكرة نحو : (قام القوم لاسيّما رجلاً) فهو تمييز إمّا لكلمة (سيّ) على أن تكون (ما) حرفا زائدا كافّا عن الإضافة ، أو تمييزاً لكلمة " ما " على أنّها نكرة تامّة غير موصوفة بمعنى (شيء) مبنيّة على السّكون في محلّ جرّ مضاف ، و (سيّ) مضافة إليها وهو الأحسن .
وإن كان الاسم المنصوب بعد (لاسيّما) معرفةً نحو : (قام القوم لاسيّما زيداً) ففيه ثلاثة أوجهٍ :
الأوَّل : مفعولٌ به لفعل محذوف وجوباً تقديره : أخصّ ، أو : أعني ، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره : أنا ، على أن تكون " ما " نكرة تامّة غير موصوفة بمعنى (شيء) في محلّ جرٍّ مضافة إلى (سيّ) .
الثاني : تمييز على مذهب الكوفيين وغيرهم كالرّضيّ الّذين أجازوا تعريف التمييز .
الثالث : مستثنى منصوب ، على أنَّ " ما " كافّةٌ عن الإضافة ، و (لاسيّما) نُزّلت منزلة (إلاّ) في الاستثناء ؛ واختُلف في نوع الاستثناء : فذهب ابن هشام الأنصاري على أنّه استثناء

منقطع ، وذهب الأمير على أنّه استثناء متّصل لدخول المستثنى في المستثنى منه .
المسألة الخامسة : محلّ الجملة إذا كان الاسم الّذي بعد (لاسيّما) مرفوعاً :
ذكرنا فيما سبق أن الاسم المرفوع بعد (لاسيّما) في نحو : (قام القوم لاسيّما زيدٌ) خبر لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره : (هو زيدٌ) ، فالجملة إذاً من حيث الإعراب لها وجهان :
أحدهما : الجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول (ما) المضاف إلى (سيّ) .
الثاني : الجملة في محلّ جرٍّ صفة (ما) ؛ لأنها نكرة موصوفة بمعنى : شيء ، وهي مضافة إلى "سيّ ".
المسألة السادسة : خبر " لا " : بيّن النّحاة أنَّ خبر " لا " النَّافية للجنس الدَّاخلة على " سيّما " محذوف ، سواء كان اسمها – أي : " سيّ " – معرباً أم مبنياً ؟
قال أبو حيَّان : (و " سيَّ " في " لاسيّما " هو اسم " لا " منصوب ، وخبرها محذوف لفهم المعنى ، فإذا قلت : " قالم القوم لاسيّما زيدٌ " فالتقدير : لا مثلَ قيام زيدٍ قيامٌ لهم) . (الارتشاف 3/ 1552) وذهب الأخفش إلى أنَّ الخبر " ما " من " لاسيّما " وهي اسم موصول بمعنى " الَّذي " .
المبحث الثاني : أحكام عامّة تتعلق بـ " لاسيّما " ، وفيه أحد عشر حكماً[ii] :
الأوَّل : حكم اقتران " لاسيّما " بـ " الواو " :
رأى بعض النّحاة كثعلب وجوب اقتران " لاسيّما " بـ " الواو " ، مستدلاًّ على ذلك ببيت امرئ القيس : " ولاسيّما يوم بدارة جُلجُلِ " ، قال ابن هشام : (قال ثعلب : من

استعمله على خلاف مـا جـاء – أي فـي الـبيت بدون الواو – فهو مخطئ) . (المغني 149)

وجمهور النّحاة يرون جواز دخـول " الـواو " على " لاسيّما " نحـو : (قـام القـوم ولاسـيّما زيدٌ) ، وقد تحذف مستدلّين بقول الشَّاعر :

فِهْ بالعُقود وبالأيمان ، لاسِيَما عقْدٌ وفاءٌ به من أعظم القُرَب

وأمَّا الرّضـيّ فقـد أجـاز دخـول الـواو عليهـا وحـذفها بشـرط جعلهـا مصـدراً ، أي بمعنـى : خصوصاً ، قال : (ويجوز مجيء " الواو " قبل " لاسيّما " إذا جعلته بمعنـى المصـدر ، وعـدم مجيئها ، إلاَّ أنَّ مجيئها أكثر) . (شرح الكافيـة 1/ 249)

الثاني : حكم حذف " لا " من " لاسيّما " :

تضاربت أقوال النّحاة فـي حـذفها وعـدمه ، فمن النّحاة من أوجب دخولها على (سيـّما) كثعلب وجعل استعمالها بدون " لا " خطأ ؛ أمّا ابن يعيش فقد ذهب إلى أنه لا يجوز الاسـتثناء بها حتى تأتي " لا " ، قـال : (ولا يُستثنى بـ " سيّما " إلاَّ ومعـه جحْـدٌ ، لـو قلـت : " جـاءني القوم سيّما زيدٌ " لم يجز حتى تأتي بـ " لا " ، ولا يُستثنى بـ " لاسيّما " إلاَّ فيما يراد تعظيمه) . (شرح المفصل 2/ 86)

وجعل أبو حيّان حذف " لا " غريباً وأنه يوجد في كلام المولّدين ، قال : (وكذلك حـذف " لا " من " لاسـيّما " إنّمـا يوجـد فـي كلام الأدبـاء المولّـدين ، لا فـي كلام مـن يحتـجّ بكلامـه) . (الارتشاف 3/ 1552)

وذهب بعض النّحاة إلى جواز حذفها ؛ وذلـك لكثرة استعمالهم لها فتصرّفوا فيهـا تصـرّفاتٍ كثيرة ، منها حذف " لا " .

الثالث : حكم تخفيف " سيّ " وعملهـا بعـد التخفيف :

ذهب ثعلب وتبعه ابن عصفور إلى أنه لا يجوز تخفيف الياء بل يجب تشديد يائها ، مستدلاًّ ثعلب ببيت امرئ القيس السّابق في الحكم الأوّل ؛ وابن عصفور حذراً من بقاء الاسم المعرب على حرفين .

وذهب جمهور النّحاة إلى أنّه يجوز تخفيف " سيّ " من " لاسيّما " فيقال : " لاسِيَما " حكاه الأخفش وابن الأعرابي والنّحاس ، وابن جنّيّ ، واستدلّوا على جواز التخفيف بالبيت السّابق : (فهْ بالعقود ..... إلخ) ؛ وفي ذلك ردٌّ على الزّاعمين بأنّها لا تخفف .

قال الرّضيّ : (وتُصُرِّف في هذه اللّفظة تصرّفات كثيرة ؛ لكثرة استعمالها ، فقيل : " سيّما " بحذف " لا " و " لاسيَما " بتخفيف " الياء " مع وجود " لا " وحذفها) . (شرح الكافية 2/ 249)

ونصَّ الأخفش على جواز الخفض والرّفع حالة التّثقيل والتّخفيف ، وذهب بعض النّحاة إلى أنّها إذا خُفّفت انخفض ما بعدها ، وإذا ثُقّلت رفعت ما بعدها ، وهو خلاف ما صرّح به الأخفش .

ثُمَّ اختُلف بعد تخفيفها في المحذوف أهو عين الكلمة أم لامها ؟ فقال أبو حيّان : (وأصل " سيّ " : سُوْي ؛ والمحذوف عند ابن جنّيّ لام الكلمة ، والأحسن عندي أن تكون المحذوفة عين الكلمة وقوفا مع ظاهر اللّفظ) . (الارتشاف 3/ 1552)

الرّابع : حكم حذف " ما " :

نصَّ النّحاة على أنَّ سيبويه ذهب إلى جواز حذف " ما " من " لاسيّما " ، فتقول : (لاسيّ زيدٍ) قال سيبويه : (وسألت الخليل – رحمه الله – عن قول العرب : ولاسيّما زيدٍ ، فزعم أنه مثل قولك : ولا مثل زيدٍ ، و " ما " لغوٌ) (الكتاب 2/ 286) وفي قولهم ردٌّ

على زعم ابن هشام الخضـراوي بـأنَّ سـيبويه قال : إنَّ " ما " زائدة لازمة .
الخــامس : حكــم دخــول " الــواو " علــى الجملة الّتي بعد " لاسيّما " :
ذهب بعض النّحـاة إلـى أنـه لا يجيـء بعـد " لاسيّما " بجملة مقترنة بالواو، قال أبو حيان: (وما يوجد فـي كلام المصـنِّفين مـن قـولهم : " لاسـيّما والأمـر كـذلك " تركيـبٌ غيـر عربـيّ) (الارتشاف 3/ 1552) وهو مـا نـصَّ عليـه – أيضاً – المراديّ .
وذهـب فريـق آخـر مـن النّحـاة إلـى جـوازه كالرَّضـيّ ومثـــَّـلَ لـه بقولـــه : (أُحبـــُّه ولاسـيّما وهـو راكـبٌ) . (شـرح الكافيـة 1/ 249)
وقد وافقه الدّمامينيّ حيث علّـق علـى كلام الرَّضـيّ بقـوله : (وقـد رأيـت اشـتماله علـى الحكم بصحة ما جعله الشَّارح – يعني المراديّ – تركيبا غير عربيّ). (تعليق الفرائد 6/154)
وهــو مــا أكَّــده الصَّــبَّان بقــوله : (فقــول المصـنِّفين : " ولاسـيّما والأمـر كـذا " تركيـب عربـيّ خلافـاً للمـراديّ) . (حاشـية الصـبان على الأشموني 2/ 168)
السّادس : حكـم وصـل " مـا " بـالظرف أو الجملة الفعلية أو الجملة الشرطية :
ذهب النّحاة إلى أنَّ " مـا "مِـن " لاسـيّما " إن كانت موصـولة بمعنـى " الَّـذي " فإنَّهـا قـد توصل بظـرفٍ كقولـك : " يعجبنـي الاعتكـاف ولاسـيّما عنـد الكعبـة " ، و " يعجبنـي التهجّـدُ ولاسيّما قرب الصّبح " .
وقــد توصــل بجملــة فعليّــة ، كقولــك : " يعجبني كلامك لاسيّما تَعِظُ به " .
وقد توصل بالجملـة الشَّـرطيّة ، كمـا حكـى الأخفــش أنَّهــم يقولــون : " إنَّ فلانــاً كريــم

ولاسـيّما إنْ أتيتـه قاعـدا " . (شـرح الكافيـة للرضي 1/ 249)

قال أبـو حيّـان : (وإذا جـاء بعـدها الشّـرط كانت " ما " كافّة ، وإن قُـدّرت " مـا " زائـدة لم يجز ؛ لأنَّه يلزم إضافة " سـيّ " إلـى جملـة الشّـرط ، وذلـك لا يجـوز) . (الارتشـاف 3/ 1552)

وأمَّا وصلها بالجملة الاسـمية فهـو الغـالب ، قال الدّماميني : (وهذه مسـألة يُحـاجى بهـا ، فيقال : متى يكون وصل الموصـول بالاسـميّة غالبـاً وبـالظّرف والفعليّـة نـادراً ؟) .(تعليـق الفرائد 6/ 151)

السّـابع : حكـم إتيـان " لاسـيّما " بمعنـى : خصوصا :

انفـرد الرّضـيّ – رحمـه اللـه – عـن بقيّـة النّحاة بهذا الحكم ، أعني بـه نقـل " لاسـيّما " إلـى المفعوليّـة المطلقـة ، فيكـون معناهـا : خصوصـاً ، وتقـع الجملـة بعـدها ، حيـث قـال : (وقد يحـذف مـا بعـد " لاسـيّما " علـى جعلـه بمعنى: خصوصا ، فيكون منصوب المحلّ على أنه مفعول مطلق)؛ ثُمَّ مثل لقيام " لاسيّما " مقام : خصوصا بقوله : (فـإذا قلـت : " أحـبّ زيداً ولاسيّما راكبا " أو " على الفـرس " فهـو بمعنى : وخصوصا راكبـاً ، فـ " راكبـا " حـال من مفعول الفعل المقدّر ، أي : وأخصّه بزيادة المحبّـة خصوصـا راكبـا ، وكـذا فـي نحـو : " أحبّه ولاسيّما وهـو راكـب " وكـذا قولـك : " أحبّـه ولاسـيّما إن ركـب " أي : وخصوصـا إن ركب ، فجواب الشّرط مدلول خصوصـا ، أي : إن ركـب أخصّـه بزيـادة المحبّـة ، ويجـوز أن يجعل بمعنى المصدر اللاّزم ، أي : اختصاصـا ، فيكون معنى : وخصوصا راكبـا ، أي : ويختـصّ بفضل محبّتي راكبا ، وعلى هذا ينبغي أن يؤوّل

مـــا ذكـــره الأخفـــش ، أعنـــي قـــوله : " إنَّ فلانا لكريم لاسيّما إن أتيته قاعـدا " أي : بزيـادة الكـرم اختصاصـا فـي حـال قعـوده) . (شرح الكافية 1/ 249)

قال الدّماميني : (ولا أعلم من أين أخذه) . (تعليق الفرائد 6/ 152)

وقال أيضاً : (ولا أعرف أحدا ذهب إلـى مـا ذكره من أن " لاسيّما " منقول من بـاب " لا " التبرئـة إلـى بـاب المفعـول) (حاشـية الدماميني على المغني 1/ 284)

الثامن : حكم جعـل " لاسـيّما " مـن أدوات الاستثناء :

اختلف النّحاة في " لاسـيّما " هـل تعـدّ مـن أدوات الاستثناء أم أنها ليست من أدواته ؟

عدَّ الكوفيون وجماعة من النّحاة كـالأخفش ، وأبي حاتم ، والفارسيّ ، والنّحاس ، والزّجّاج ، وابن مضاء ، والزّمخشريّ ، وابن يعيش ، من أدوات الاستثناء " لاسيّما " ؛ لمّا رَأوا ما بعـدها مخالفا لما قبلها بالأولويّة الّتي لما بعدها .

وذهب جماعة من النّحاة إلى أنها ليست من أدوات الاستثناء ، منهم ابن مالك حيث قـال : (ومـن النّحـويين مـن جعـل " لاسـيّما " مـن أدوات الاستثناء ، وذلك عندي غير صحيح ؛ لأنَّ أصـل أدوات الاسـتثناء هـو " إلاَّ " ، فمـا وقـع موقعه وأغنى عنه فهو من أدواته ، وما لم يكن كذلك فليس منها .

ومعلوم أن " إلاَّ " تقع موقع " حاشا ، وعَـدَا ، وخلا ، وليس ، ولايكـون ، وغيـر ، وسـوى " ، وغير ذلك ممّـا لـم يُختلـف فـي الاسـتثناء بـه ، فوجب الاعتراف بأنه من أدواته ، و " لاسيّما " بخلاف ذلك فلا يعدّ من أدواته ، بـل هـو مضـادّ لها، فإنَّ الّذي يلي " لاسيّما " داخل فيما قبلـه ومشهود له بأنه أحـقُّ بذلك مـن غيره ، وهذا

المعنى مفهوم بالبديهة من قول امرئ القيـس :

ألا رُبّ يومٍ صالحٍ لكَ منهما ولاسيّما يومٌ بدَارة جُلْجُلِ

(شرح التسهيل 2/ 318)

التاسع : معنى " سيّ " :

قال الرّضيّ : (و " السّيّ " بمعنى " المثْـل " ، فمعنى : " جاءني القوم ولاسيّما زيـدٌ " أي : ولامِثلَ زيدٍ موجود بين القوم الَّذين جـاؤني ، أي : هـو كـان أخـصّ بـي وأشـدّ إخلاصـا فـي المجيء) (شرح الكافية 2/ 249)

وقـال ابـن يعيـش : (و " السـيّ " المثْـل ، قال الحطيئة :

فإيّاكـــم وحيَّةَ بطْـــنِ وادٍ هَمُوز النَّاب ليس لكم بسيٍّ) .

والتثنية " سِيّان " ، قال أبو ذؤيب :

وكان سِيّان أنْ لا يَسْرحوا نَعَماً أو يَسْرحوه بها واغْبرَّتِ السُّوحُ) .

(شرح المفصل 2/ 85)

قال ابن هشام : (واستغنَوا بتثنيته عن تثنية " سواء " فلم يقولوا : " سواءان " إلاَّ شاذّا). (مغني اللبيب 1/ 149)

وقال أبو حيَّان : (و " سيّ " معناه : مثْـل ، تقـول : " أنـت سـيٌّ " و " همـا سـيَّان " و " هـم أسْـواء " ، نحـو : حِمْـلٌ وأحْمـالٌ) . (الارتشاف 3/ 1552)

العاشر : لغات العرب في " لاسيّما " :

قـال السّـيوطيّ : (وقـد أبـدلت العـرب " سين " " سيّما " " تـاء " ، فقـالوا : " لاتيّمـا " كما قالوا في " النَّاس " : " النَّـات " وقـرئ : { قل أعوذ بربّ النَّات } .

وأبدلت أيضـا " اللاّم " " نونـا " ، فقـالوا : " ناسيّما " ، كما قالوا : " قام زيدٌ نَـا بَـلْ عمـرو

" ، أي : لا بل عمـــــرو) . (همـع الهوامـع 1/ 235)

الحادي عشـر : حكـم عمـل الكلمـات الـتي تشارك " لاسيّما " في معناها :

نقل الـروّاة أنَّ " لا سَـواءَ مـا ، لا مثْـلَ مـا " يشــاركان " لاســيّما " فــي معناهــا ، وفــي أحكامها الإعرابيّة الَّتي سـبق ذكرهـا . أمَّـا " لا تَرَ ما ، لو تَـرَ مـا " بمعنـى " لاسـيّما " لكنَّهمـا يخالفانهـا فـي الإعـراب ، فـإنَّه لا يكـون فـي الاسم الَّذي بعدهما إلاَّ الرَّفع ؛ لأنَّ " تَرَ " فعلٌ فلا يمكـن أن تكـون " مـا " زائـدة وينجـرّ مـا بعدها ، بل " ما " موصولةٌ مفعولٌ بــ " تَــرَ " ، وفاعله ضمير مستتر ، تقديره : أنت ، والاسـم المرفـوع بعـد " مـا " خـبرُ مبتـدأٍ محـذوفٍ ، والجملة صلة " ما " .

(الارتشـاف 3/ 1553،همـع الهوامـع 1/ 235، النحو الوافي 1/ 406)

ترجمة موجزة عن حياة الأمير الكبير[3]

هو أبـو عبـد اللـه شـمس الـدّين محمَّـد بـن محمَّد بن أحمد بن عبد القادر بـن عبـد العزيـز بـــن محمَّـــد السَّـــنباويّ المـــالكيّ الأزهـــريّ المشهور بالأمير الكـبير وشـهرته بـالأمير إنّمـا جاءته من جدّه الأدنى أحمـد ، وسـببه أنَّ جـدّه أحمد وأباه عبد القادر كان لهما إمرة بالصّـعيد .

ولد سنة 1154 هـ في شهر ذي الحجّة بـــ" سَنْبو " بلد من قسم منفلوط بمديريّة أسيوط، وأصله من المغـرب نـزل أجـداده بمصـر ، ثُـمّ ارتحلوا إلي ناحية سنبو وقطنوا بهـا حيـث ولـد المترجم له ، ثُمّ ارتحل مـع والـديه إلـي مصـر وهو ابن تسع سـنين وكـان قـد ختـم القـرآن ، فجــوّده علــى الشَّــيخ المنيــر علــى طريقــة

الشَّاطبيَّة والدُّرّة ، وحَبَّبَ إليه طلب العلـم ، إذ التحــق بــالأزهر وحصّــل ودرس علــى أعيــان عصره ، ولم يدع فنّا إلاَّ أتقنه ودرســه واجتهــد في تحصيله ، فأوّل ما حفظ متــن الآجروميّــة ، وســمع ســائر الصَّــحيح والشِّــفاءَ علــى الشَّــيخ علــيّ ابــن العربــيّ السَّــقَّاط ، ولازم دروس الشَّيخ الصَّعيديّ فــي الفقــه وغيــره مــن كتــب المعقول ، وحضر علــى السَّــيّد البليــديّ شــرح السَّعد على عقائد النَّسفيّ ، والأربعين النَّوويَّــة ، وسمع الموطّأ على الشَّيخ محمَّد التاوديّ بــن سودة بالجامع الأزهر ، ولازم المرحــوم حســن الجــبرتي ســنين ، وتلقّــى عنــه الفقــه الحنفــيّ وغيــر ذلــك مــن الفنــون كالهيئــة ، والهندســة والفلكيّات ، والحكمة بواسطة تلميــذه الشَّــيخ محمَّد بن إسماعيل النَّفــراويّ المــالكيّ وكتــب له إجازة مثبتة في برنامج شيوخه ، كما جالس ولازم غيرهــم مــن علمــاء عصــره ، وشــملته إجازة الشَّيخ الملويّ ، وتلقى عنه مسـائل فــي أواخر أيّام انقطاعه بالمنزل .

انتهــت إليــه الرّياســة فــي العلــوم بالــدّيار المصريَّة ، إذ تصدَّر لإلقــاء الــدُّروس فــي حيــاة شيوخه واشتهر فضله ، وذاع صيته وكبر قــدره ، وشــاع ذكــره فــي الآفــاق وخصوصــا بلاد المغرب وبخاصة بعد موت أشــياخه ، إذ كــانت تــأتيه الصِّــلات مــن ســلطان المغــرب وتلــك النَّواحي في كل عام .

وفد عليه طلاب العلــم للأخــذ عنــه والتلقّــي منه والاســتفادة مــن مصــنّفاته الَّــتي هــي فــي غاية التحرير ، وكان يُدَرِّس فقه مالك الَّذي هو مــذهبه ، وفقــه الحنفــيّ والشَّــافعيّ ، وتــولى مشيخة السَّادة المالكيّــة بــالأزهر حــتى تــوفي رحمه الله ، ثم تولاّها ابنه الشَّيخ محمَّد الأميــر الصَّغير .

له تـآليف جمَّـة فـي فنـون كـثيرة اشـتهرت بأيدي الطَّلبة ، أكثرها حواشـي وشـروح ، مـن أشهرها :

-- حاشية علـى مغنـي اللَّـبيب لابـن هشام (ط) .

-- حاشية علـى شـرح الشَّـيخ خالـد على مقدّمته الأزهريَّة (ط) .

-- حاشـية علـى شـرح ابـن هشـام لشُذُورِ الذَّهب (ط) .

-- إتحاف الإنس في العلميَّـة واسـم الجنس (ط) .

-- حاشـية علـى شـرح عبـد السـلام لجوهرة التوحيد (ط) .

-- المجموع فـي فقـه المالكيَّـة (ط) .

-- ضوء الشّموع على شرح المجموع (ط) .

-- الإكليل شرح مختصر خليل .

-- الكوكب المنير في فقه المالكيّة (ط) .

-- حاشية على شـرح الملـويّ علـى السَّمرقنديَّة في الاستعارات (ط) .

-- تفسير المعوّذتين .

-- تفسير سورة القدر .

-- انشراح الصَّدر في بيان ليلة القدر .

-- مطلــع النَّيريــن فيمــا يتعلــق بالقدرتين .

-- ثمر التمام في شرح آداب الفهـم والإفهام .

-- حُسْنُ الذِّكرى في شأن الأسرى

-- شرح الأمير على أبيات (لاسيّما) للسُّجَاعيّ ، الَّذي أقـوم بتحقيقـه ، وغيـر ذلـك

من الحواشي والشّروح .
كان رحمه الله رقيق القلب لطيـف المـزاج توفي بالقاهرة يوم الاثنيـن عاشـر ذي القعـدة سـنة 1232 هــ ، ودفـن بـالقرب مـن عمـارة السُّلطان قايتباي وكثر عليه الأسف والحــزن ، وقد رثاه أهل عصره .

ترجمة موجزة عن حياة السُّجاعيّ[iv][4]
هو أحمد بن شهاب الـدّين أحمـد بـن محمّـد السُّجَاعي البدراويّ الأزهريّ الشَّافعيّ .
ولد بمصر ونشأ بها وقرأ على والـده وعلـى كـثير مـن علمـاء عصـره ، وتصـدَّر للتـدريس والإقراء في حياة أبيـه وبعـد مـوته وصـار مـن أعيان العلماء ، وهو عالم مشارك في كثير من العلوم إلاَّ أنه تميَّز بعلوم العربيّـة لازم الشَّـيخ حسن الجبرتي وأخذ عنه علم الحكمة والهداية وغير ذلك .
لــه تــآليف كــثيرة كلّهــا شــروح وحــواش، ورسـائل ومتـون منظومـة فـي علـوم الـدِّين، والأدب، والتصوف ، والمنطق ، والفلـك منها :
-- الدُّرر في إعراب أوائل السُّور .
-- شرح معلّقة امرئ القيس .
-- الجـواهر المنتظمـات فـي عقـود المقولات (ط) .
-- حاشـية علـى شـرح القطـر لابـن هشام (ط) .
-- شرح لامية السَّموأل (ط) .
-- فتح الجليل على شرح ابن عقيل (حاشية السُّجاعي على شرح ابن عقيل)(ط) .
-- فتـح المنَّـان فـي بيـان مشـاهير الرّسل الّتي في القرآن (ط) .
-- النُّور السَّاري على متـن مختصـر

البخاريّ لابن أبي جمرة .
-- الكافي بشـرح متـن الكـافي فـي العروض والقوافي .
-- منظومة في المجـاز والاسـتعارة (ط) .
-- رسالة في إثبات كرامات الأوليـاء (ط) .
-- بدء الوسائل في ألفاظ الدّلائل .
-- تحفة الأنام بتوريث ذوي الأرحام .
-- تحفـة ذوي الألبـاب فيمـا يتعلـق بالآل والأصحاب .
-- السَّهم القويّ في نحـر كـل غـبيّ وعويّ .
-- فتح الغفَّار بمختصر الأذكار للنَّوويّ .
-- فتح الرَّحيم الغفَّار بشـرح أسـماء حبيبه المختار .
-- فتح المنَّان بشرح ما يذكَّر ويؤنَّث من أعضاء الإنسان
-- القول النَّفيس فيما يتعلق بـالخلع على مذهب الشَّافعيّ بن إدريس .
-- المقصد الأسْنَى بشـرح منظومـة الأسماء الحسنى .
-- مناسك الحج .

وغيرها من المصنَّفات وأكثرها غير مطبوعة ، وهنـاك رسـالة تشـتمل علـى مؤلَّفـاته منهـا نسخة مخطوطة بالخزانة التيموريّة .

توفى السُّـجاعيّ رحمـه اللـه بالقـاهرة فـي شهر صـفر سـنة 1197 هــ ، ودفـن عنـد أبيـه بالقرافة الكبرى بتربة المجاورين .

توثيق نسبة الشَّرح للأمير

جـــرت عـــادة المـــترجمين لأيّ عـــالم

والمفهرسين لكتبه الَّتي صنَّفها ألاَّ يلمـوا بكـل مـا ألَّفـه المـترجم لـه ، غيـر أنَّ الشُّـرح الَّـذي قمـت بتحقيقـه – أعنـي شـرح أبيـات لاسـيّما للأمير – لم أجد من المترجمين من أشـار بـأنه من مؤلّفاته ، والَّذي يؤكّد نسبته للأمير ما يلـي :

أوّلا : نصَّ على اسمه فـي مقدّمـة الشَّـرح بقـوله : (فيقـول العـاجز الفقيـر إلـي الغنـيّ القدير ، محمَّد بن محمَّد الملقّـب بـالأمير ، ... قد كنت رأيت أبياتا تتعلـق بكلمـة (ولاسـيَّما) وهي في غاية الحسن والإتقان ...).

ثانيا : في حاشيته على المغني عنـد شـرحه لكلمـة (سـيّ) نـصَّ علـى أنَّ لـه كتابـا حـول لاسيَّما حيث قال : (وقد وضعنا في " ولاسيَّما " أوائل الاشتغال موضوعا مستقلا)[v[5]] .

ثالثـا : بعـد النَّظـر والتّـدقيق فـي المـادَّة العلميَّة والآراء والنُّصوص الواردة في حاشـيته علـى المغنـي وشـرح أبيـات لاسـيَّما وجـدتّ توافقا بينهما ممَّـا يؤكّـد صـحة الشَّـرح للأميـر الكبير .

توثيق نسبة الأبيات للسُّجَاعيّ

لم تنصّ المصادر المترجمة للسُّـجاعيّ بـأنَّ له منظومة حول لاسيَّما والَّذي يؤكّد نسبتها له ما يلي :

أوَّلا : أنَّ الأميـر نـصَّ بأنهـا للسُّـجاعيّ فـي مقدّمة الشَّرح حيـث قـال : (قـد كنـت رأيـت أبياتـا تتعلّـق بكلمـة " ولاسـيّما " ..... وهـي لحسَّان الزَّمان وبهجة الإخوان الشَّيخ أحمد بن الإمام الشَّيخ أحمد السُّجَاعيّ)

ثانيـا : أنَّ السُّـجاعيّ أثبتهـا لنفسـه فـي حاشيته علـى ابـن عقيـل (فتـح الجليـل علـى شرح ابن عقيل) في باب الموصول عند قـول

ابن عقيل : (وقد جوزوا فـي " لاسـيّما زيـد " ... إلخ) حيث أورد السُّجاعي الأوجـه النَّحويّـة وتوجيهها والمسائل المتعلّقـة بــ " لاسـيَّما " ، ثُمَّ قال : (وقد نظمت ذلك فقلت : ومـا يلـي لاسيّما إن نُكّرا فاجرر أو ارفـع ... إلـخ) وذكـر الأبيات[6][vi] .

وفي هذا دليل قاطع ، وبرهان سـاطع علـى نسبتها له .

المصادر الّتي اعتمدها الأمير في الشَّرح

استفاد الأمير في شرحه لأبيـات (لاسـيَّما) للسُّجَاعيّ مـن المصـادر النَّحويّـة الموسـوعيّة غير أنّه لم يصرّح بها في مقدّمة الشَّرح ، وقــد وردت إشارات إلى بعض منها في ثنايا شرحه، منها كتب ابن مالك كالألفيَّة حيث استشهد بهـا في موضعين :

الأوَّل منهما قول ابـن مالـك : اسـم بمعنـى مــن مــبين نكــره * ينصــب تمييــزا بمــا قــد فسّره[7][vii]

الثاني قول ابن مالك : (..... وإن لـم يستطل * فالحذف نزر ...) [8][viii]

كما أنّه استفاد من كتاب التسـهيل وشـرحه لابن مالك في اكثر مـن موضـع حيـث اسـتفاد ممَّـا أورده ابـن مالـك مـن الآراء والاستشـهاد بالأبيات الشّعريّة كما أنّه نقل الأمثلة الّتي مثّل بها ابن مالك في شرح التسهيل[9][ix].

ومـن المصـادر الّـتي اعتمـدها فـي الشَّـرح مغني اللَّبيب لابن هشام الأنصاريّ ، فقد صرّح بالمغني في أكثر من موضع وتجاهل التصــريح في مواضع أخر[10][x]، علما بأنّه ضمّن شرحه جميـع مـا أورده ابـن هشـام فـي المغنـي فـي مبحـث (سـيّ) بـل أنـه أورد نصًّـا نقلـه عـن المغني ولم أجده[11][xi]، والجدير بالذّكر أنَّ

الأميـر لـه حاشـية علـى المغنـي ممَّـا يؤكـد اهتمامه بكتاب المغني واستفادته منه .

ومـن المصـادر الَّـتي اعتمـدها فـي الشَّـرح شرح الكافية لرضيّ الدّين الاسـتراباذيّ حيـث أخذ برأي الرّضي في جواز كون الواو الدَّاخلـة على (لاسيَّما) عاطفة[xii] ، كما أنّه أورد نصًّا للرَّضيّ على جواز إتيان (لاسيَّما) بمعنى : خصوصا[xiii] .

ومـن المصـادر الَّـتي اسـتفاد منهـا شـرح الدَّماميـنيّ على المغني حيث صرّح بـذلك فـي اكثر من موضع[xiv] ، واستفاد منه في قصة دارة جُلْجُلٍ ، ومثَّـل بـبيت أبـي العلاء المعـريّ الَّذي مثَّل به الدَّماميـنيّ[xv] وغير ذلك .

كما استفاد من كتاب الكافي فـي العـروض والقـوافي للخطيـب التـبريزيّ[xvi] ؛ ومـن شرح شيخ الإسلام على متن الخزرجيّة[xvii].

هــذه نمــاذج وأمثلــة مــن المصــادر الَّــتي اعتمدها الأمير في شرحه لأبيات لاسيَّما وهـي على سبيل التمثيل لا الحصر .

وصف المخطوطات المعتمدة في تحقيق الشَّرح

اعتمدت في تحقيق شرح أبيـات (لاسـيَّما) علـى ثلاث نسـخ ، وجميعهـا مـن محفوظـات عمادة شؤون المكتبات التابعة لجامعـة الإمـام محمَّد بن سـعود الإسـلاميّة وقـد رمـزت لكـل واحدة منهنّ برمز معيّن وهي :

1 – نسخة " أ " :

تحتفظ بهـا المكتبـة تحـت الرَّقـم (260) فهـرس مخطوطـات النَّحـو والصَّـرف ، ورقـم الحــفظ (1337) ، وهي تقع فـي (عشـر ورقات) من القطع المتوسط ، وعدد الأسطر فـي كـل صـفحة (ثلاثـة وعشـرون سـطرا) ،

مُيّزت أبيات المنظومة بالحمرة ، كتبت بالخطّ المعتاد ، كتبها النَّاسخ أبـو العينيـن الـدَّلجمونيّ المـالكيّ ، وكـان الفـراغ مـن نسـخها فـي الخامس عشر من شهر شوال لسـنة (1253 هـ) ، كتب علـى الورقـة الأولـى منهـا (شـرح الأمير على لاسيَّما) .

وعلى الرَّغم من أنَّ هذه النُّسخة هـي أقـدم المخطوطات الثلاث الَّتي اعتمدتها في تحقيق الشَّـرح ، إلاَّ أنّنـي بعـد قراءتهـا قـراءة دقيقـة فاحصـة وجـدت أنّهـا لا ترقـى أن تكـون أصـلا يعتمد عليها في تحقيق النَّصّ وذلك يرجـع إلـى كثرة الأخطاء الإملائيّة والنَّحويّة الَّتي وقع فيهـا النَّاســخ بالإضــافة إلــى كــثرة التصــحيفات والتحريفات ويوجد بهـا أيضـا سـقط فـي أكـثر من أربعة عشـرة موضـعا يـتراوح بيـن الجمـل والسَّطر والسَّطرين والثلاثـة والأربعـة ويصـل إلى ثمانية أسطر ، كمـا أنَّ بهـا اضـطرابا فـي عدة مواضع غير أننى لم اتبع اضطرابها ، لهذه الأسباب وغيرها لم اعتمدها أصلا في التحقيـق ؛ لأنها فقدت أهميتها وأصبحت نسخة مساعدة لا أصـلا يعتمـد عليـه ، لـذا اسـتعنت بهـا عنـد المقابلة .

2 – نسخة "ب" :

وهي من محفوظات مكتبــة جامعـة الإمـام كســابقتها تحــت الرَّقــم (261) فهــرس مخطوطـات النَّحـو والصَّـرف وهـي تقـع فـي (أربع عشرة ورقة) من القطع المتـــوسّط ، وعــدد الأســطر فــي كــل صــفحة (واحــد وعشرون سطرا) ، كتبت بخطّ معتاد واضـح ، كتبها النَّاسخ محمّد شـاوش ، مُيّـزت أبيـــات النَّظم بالحمرة ، وكان الفراغ من نسـخها فـي 30 محرم لسنة 1303 هـ ، كتب علـى الغلاف : (هذه رسالة لاسيّما لمؤلّفها العـالم العلاّمـة

الشَّيخ محمَّد بن محمَّد الملقَّب بالأمير ، نفعنـا الله به وبعلومه ، آمين ، آمين ، آمين) .

وهي من حيث القدم تـأتي بعـد نسـخة " أ " إلاَّ أنّني لـم أجعلها أصـلا معتمـدا فـي تحقيـق الشَّرح ؛ لأنَّ النَّاسخ لا يختلـف عـن السَّـابق – وإن كـان أقـلَّ منـه – فـي الأخطـاء الإملائيّـة والنَّحويّـــة ، والتصـــحيفات والتحريفـــات ، بالإضـــافة إلـــى وجـــود السَّـــقط بالسَّـــطر والسَّطرين والثلاثة ، مع وجـود اضـطراب فـي عـدَّة مواضـع ؛ لهـذه الأسـباب اسـتعنت بهـا كسـابقتها فـي إكمـال وتصـويب مـا وجـد فـي النّسخة الأصليَّة .

3 – النّسخة الأصليَّة :

وهـي كالسَّـابقتين مـن محفوظـات مكتبـة جامعة الإمـام تحمـل الرَّقـم (262) فهـرس مخطوطات النَّحو والصَّـرف ، ورقـم الحفـظ (6643) ، وهي تقع في (ست ورقات) من القطع الكبير ، وعدد الأسطر فـي كـل صـفحة (تسـعة وعشـرون سـطرا) مُيّـزت أبيـات المنظومة بالحمرة ، كتبت بخطّ معتاد واضـح ، كتبها النَّاسخ محمَّد عبد الله الزُّرقـانيّ ، وكـان الفراغ من نسخها يوم الاثنين 23 رجب لسـنة 1330 هـ.

كتب على الورقة الأولى منها : (هـذا شـرح العلاَّمة الأمير على نظم العلاَّمة السُّجاعيّ في لاسيَّما ، نفعنا الله بهما والمسلمين) .

وفي آخـر ورقـة مـن النُّسـخة أورد النَّاسـخ أرجوزة السُّـجاعيّ فـي (لاسـيّما) وهـي تقـع في سبعة أبيات .

وتمتـاز هـذه النُّسـخة بالدّقّـة والوضـوح ، وندرة التحريف والتصحيف ، والسَّقط الَّـذي لا يتجاوز في غالبه كلمة وهو قليل لا يكاد يـذكر ، إلـي جـانب مـا تميَّـز بـه النَّاسـخ مـن الضَّـبط

والإعجام ، لذلك اتخذتها أصلا معتمـدا وقابلتهـا بالنُّسختين " أ " و " ب " وسلكت في تحقيــق النَّصِّ المنهج العلميّ التالي :

- أغفلــت الإشــارة إلــى مــا يوجــد فــي النُّسختين من تصـحيفات وتحريفـات وأخطـاء إملائية ونحويَّة وسقط وذلك لكـثرته ولا فائـدة من الإشارة إليه .

- أكملــت السَّــقط الموجــود فــي الأصــل وصوبت الأخطـاء مـع نـدرتهما مـن النُّسـختين وأشرت لذلك في التحقيق .

- خرَّجت الآيات القرآنيّة والشَّواهد الشّعريّة وآراء النّحاة من مصادرها .

- ضبطت النُّصوص الواردة في الشَّرح إلــي جانب ضبط ما يُشكل .

- وثّقت المسائل النَّحويّة والصَّرفيّة وغيرهـا من مصادرها .

- صـنعت فهرسـا للمصـادر والمراجـع الَّـتي اعتمدتها في تحقيق ودراسة الشَّرح.

والله
الموفِّق هو
حسبنا
ونعم
والوكيل

النَّصُّ الْمُحَقَّقُ

نحمدك اللَّهم يا مـن [وفّقتنا][xviii][18] لعيـن الصَّواب ، ونصلِّي ونسلِّم علـى أنبيائـك الَّـذين انتخبتهم من الخلق أيَّ انتخاب، ولاسيَّما سيّدنا ومولانا محمَّد الَّذي قرَّبته ورفعت له الحجاب ، حتى دنى فتدلّى فكـان قـاب قوسـين أو اشـدّ اقتراب ، محمَّد الَّذي أنزلت عليه يا مولانا فــي محكم التبيين ، { فَتَوكَّلْ عَلَى اللهِ إِنَّـكَ عَلَـى الْحَقِّ المُبِينِ ، إِنَّكَ لا تُسْمِعُ الْمـوتَى ولا تُسْـمِعُ

الصُّمَّ الدُّعَاءَ إِذَا وَلَّوْا مُدْبِرِينَ }[19] ، صلَّى اللــه عليــه وعلــى آلــه وأصــحابه والتــابعين وتابعيهم إلى يوم الدّين ، وبعد :

فيقــول العــاجز الفقيــر إلــى الغنــيّ القــدير محمَّد بن محمَّد الملقَّب بـالأمير ، عـامله اللـه باللُّطف وحسن التدبير ، قد كنـت رأيـت أبياتـا تتعلّــق بكلمــة " ولا سِـيّما " وهــي فــي غايــة الـحُسن والإتقان ، ناشئة عن تحقيــق وتــدقيق وإمعان ، كيف وهي لحسَّــان الزَّمــان ، وبَهْجَــة الإخوان ، الشَّيخ أحمد بن الإمام الشَّـيخ أحمـد السُّــجَاعيّ عــاملني اللــه وإيّــاه والمســلمين بالإحسان ، بجاه سيّدنا محمَّد سيّد ولد عــدنان ، فوضعت عليها تعليقا لطيفا فـي زمـن قصـير بُعيد العشاء ، فاعتنى به بعض الأذكياء وحشّـاه ، وأورد عليه من الاعتراضات ما ستقف بفضل الله على معناه ، ثـم حشّـاه بعـض آخـر مجيبـا عن بعـض تلـك الاعتراضـات لا عــن جميعهـا ، لعدم اطّلاعه على جميع الحاشية الأولى ، وقد منَّ الله عليَّ باطلاعي عليها فوضعت هذا ثانيا في شأن ذلك مع مزيد فوائـد ، فـأقول وبـالله أستعين ، قال المصنّف : (وَمَـا يَلِـي لَاسِـيَّما) اعلم أنه يجب الابتداء بالبسملة والحمْدَلةِ فـي الأمـور ذوات البـال للحـديث المشـهور[20] ، ولا شــكَّ أنَّ هــذا التــأليف مــن ذوات البــال ، وحاشا المصنّف أن لا يعمل بالحـديث ، فيجـب أن يكون ابتدأ بهما نطقا وذلــك كــافٍ ، إلاَّ أنــه جرت عادة المؤلّفين بإدراجهما فـي مؤلّفـاتهم لفظا ورسما ، والمصنّف خالفهم فـي ذلـك فلا بدَّ لمخالفتهم من نكتة ، ولعلَّها – والله أعلـم – هَضْــمه نفســه بــأنَّ تــأليفه هــذا ليــس مــن المؤلّفات ذوات البال الَّتي جـرت العـادة فيهـا بما ذكر حـتى يـأتي علـى عادتهـا وهـذا لا غبـار عليه، وهو المـراد بقـولي فـي (الصَّـغير) : "

وكأنه ترَكَهما من النَّظم هضما لنفسه بأنَّ تأليفه هذا ليس من الأمور ذوات البال ، وهذا حُسْنُ تواضعٍ من دأب الرَّجال " انتهى .

قال المعترض ما نصَّه : " والأنسب في التعبير أن يقول : وكأنه ترَكَهما من النَّظم إشارة إلى عدم تعيُّن رسمهما ؛ لأنَّ قول النَّبيّ " لا يُبْدأ فيه بِبسم الله 000 إلخ " أعمّ من أن يكون لفظا وخطّا أو خطّا لا لفظا أو لفظا لا خطّا ، لأنَّ حذف المعمول يُؤذن بالعموم ، وإن كان الثواب المترتّب على لفظهما مع كتابتهما أكثرَ من الثّواب المترتّب على فعل أحدهما فقط؛ فأمَّا ما ذكره من "الهضْميّة " [1/ب] فلا ينهض عِلَّةً للترك ، اللّهم إلاَّ أن يكون بمعونة أنه ليس ممَّن يؤدي الحمد على ما ينبغي ، لكنه لا يظهر في جانب البسملة لمن تأمّل " انتهى كلامه .

وأقول : إنما الَّذي لا ينهض علّةً ما ذكره هو من الإشارة ؛ إذ حيث كان الابتداء الرَّسمي داخلا في الحديث وإن لم يكن على سبيل التعيّن ، وكان جمعه مع اللّفظيّ أكثر ثوابا وجرت عادة المؤلّفين به قديما وحديثا ، فلا ينبغي تركه لمثل هذه الإشارة إلى ما هو معلوم من خارج ممَّا لا ثواب فيه ، بخلاف ما ذكرناه من التواضع ففيه ثوابٌ أعظم من ثواب الجمع لا ريب ، فساغ العدول عن الجمع إليه ونهض الهضْم علة للترك ؛ وقوله : من " الهضْمية " صوابه من " الهضْم " إذ الهضمية الحال المتعلقة بالهضم أعني : الكون هضما ، كما أنَّ " العالميّة " الحال المتعلقة بـ " العالم " أعني : الكون عالما ، ونحن لم نجعل العلَّة الكون هضما

بـل نفـس الهضـم ، فـإن أجـاب بتجـوّزٍ أو تقدير قلنا : لا حاجة لمـا يحـوج لـذلك مـع أنه خلاف الاختصار .

ثُمَّ قال المعترض أيضا ما نصّـه : " ومـع ذلك فالباء في قوله : " بأنَّ 000 إلخ " إمَّا للتعديـة وهـو باطـل لامحالـة ، أو للسَّـببيّة بمنزلـة لام العلّـة للـترك ، فهـي إمَّـا علّـة ثانية للـترك وهـو باطـل ؛ لأنـه قطعـا مـن الأمور ذوات البـال ، فـإن أريـد أنـه ليـس من مهمات ذوات البال مُنـع بـأنَّ الأمـر ذا البال في الحديث نكـرة فيعـمّ كـل فـرد ، وإمَّا علّة للعلّة وبطلانه ظاهرُ البيـان لعـدم التئـام الكلام ، فتـأمّله بالانصـاف وعليـك منّي السَّلام " انتهى كلامه .

وأقول : كونهـا للتعديـة للـترك أو الهضْـم لا يتوهّمه عاقل لعدم صحته ، فلا ينبغي التعـرّض له ولو علـى سـبيل توسـيع دائـرة الاعـتراض ، وكونها للسّببيّة متعلقة بالترك غيـر مـراد لنـا ، إنما هي للسَّببيّة متعلقـة بالهضـم ، والمعنـى : تركهما ليهضـم نفسـه بـأنَّ تـأليفه 000 إلـخ ، والكلام [بــذلك][21][xxi] فــي غايــة الالتئــام ، فكيف يجعل عدم صحته لا تحتاج إلى بيان ، ولا يخفى أنَّ كونها علّة للعلّة وهي هضـما يقتضـي تعلّقها بالعلّة ، فهو غير كونها بمنزلة لام العلّــة للترك المقتضى لتعلّقها به ، لا أنَّه قسم مندرج تحته كما هو صريح عبارته .

ولنرجـع إلـى المقصـود فنقـول : مقتضـى الـترتيب الوضـعي فـي (ولاسِـيّما) أن يبحـث فيهـا أوَّلا : عــن " الــواو" مــن حيــثُ كونهــا اعتراضية أو غيره ممَّا يأتي ؛ ثمَّ عن " لا " من حيثُ جواز حذفها وعدمه وغيرهما ممَّـا يـأتي ؛ ثمَّ عن " سيّ " من حيثُ الإعراب وعدمه ؛ ثمَّ عن " ما " من حيـثُ كونهـا موصـولة أو نكـرة

[موصوفة أو نكرة] [xxii] زائدة وغيره ؛ ثمَّ عن مجموع " ولاسِيَّما " هل هو من أدوات الاستثناء ؟ ثمَّ عن الاسم الواقع بعدها من حيثُ إعرابه ، وحلول الجملة محله وعدمه ، والمصنّف خالف هذا الترتيب ؛ لأنَّ قصده البيان على أيّ وجه كان ، أو أنه اهتم بما قدَّمه على غيره بحسب ما ظهر له [فتأمّل][xxiii].

وأخلَّ بالبحث الأوَّل ولنتكلّم عليه فنقول : قرَّر بعض مشايخنا أنَّ (الواو) في (ولاسِيَّما) اعتراضية بناء على ما قيل بجواز الاعتراض في آخر الكلام[xxiv] ؛ وأقول : - بفضل الله – هو غير متعيّن ، إذ لا مانع من جعلها للحال[xxv] ، وجملة (لاسِيَّما كذا) حال من الاسم الواقع قبل (ولاسِيَّما) فيكون محلّها [نصبا] [xxvi] أبداً ، فإذا قلت : (سَادَ العلماءُ ولاسِيَّما زيدٌ) فجملة (لاسِيَّما [زيدٌ][xxvii]) حال من (العلماء) ، والمعنى : سادوا والحال أنه لا مثلَ زيدٍ موجود فيهم ، أي : لا مثله في السّيادة أو في العلم، وهما متلازمان ؛ إذ المعنى : سادوا لِعِلْمِهم ؛ لأنَّ تعليق الحكم بمشتق مؤذن بعليّة مبدأ الاشتقاق ، والعلَّة والمعلول متلازمان، وعلى كلٍّ فالمرادُ أنّ زيداً [2/أ] أفضل منهم ، وإن صدق المدلول لغة بأنه انقص إلاَّ أنه غير مراد عُرْفا ، ونظيره قولهم : (لا أحدَ أعْرفُ من فُلانٍ) يريدون : أنه أعرفُ النَّاس وإن صدق بالتساوي ، وكذا القول في : (أكْرِمْ العلماءَ ولاسِيّما زيدٌ) إلاَّ أنَّك تقول هنا على المعنى الأوَّل فيما قبله ولا مثله في استحقاق الإكرام المأخوذ من قوة الكلام ؛ إذْ لا يأمر عاقل بشيء إلاَّ لمن يستحقُّه، وكأنّه قيل : استحقَّ العلماءُ الإكرامَ ولا مثْلَ زيدٍ موجودٌ فيهم ، أو

تقـول المـراد : ولا مثْلَـه فـي طلـب الإكـرام ، المفاد مـن (اَفْعِـلْ) ، وعلـى هـذا فهـي حـالٌ مُقَارِنَةٌ[xxviii] في الموضعين على المعنييـن ، ولك في الموضع الثـاني معنـى ثـالث هـو : أنَّ المراد لا مثلهـم فـي الإكـرام بالفعـل ، وعليـه فهي حالٌ مُنتَظَرَةٌ[xxix] ، ولا مانع أيضا مِنْ جَعْلِها عاطفة فـي المثـال الأوَّل اتْفاقـا ، وفـي الثاني[xxx] عند مَن يجوّز عطف الخبر على الإنشاء[xxxi] ، وعلى هذا فهي تابعة لما قبلها محلاًّ وعـدمه ، فهـي فـي نحـو : (غَايـةُ مـا تكلّمتُ به الحقُّ أحقُّ بالاتّباع ولاسِـيّما الوَّاضـحُ) فـي محـلّ رفـع ؛ إذ الجملـة قبلهـا خـبر عـن (غايـة) ، وفـي نحـو : (قلـت لـه : انْصِـفْ الـمُناظِر ولاسِيّما المتأدِّبُ) في محلّ نصـب ؛ إذ الجملة قبلهـا معمـول القـول ، وفـي نحـو : (نطقتُ بِسادَ العلماءُ ولاسِيّما العاملون) في محلِّ جرٍّ ، وإذا قلـت ابتـداءً : (أَكْـرِمْ العلمـاءَ ولاسِـيّما فُلانٌ) فلا محـل لهـا ؛ لكـون الجملـة قبلها ابتدائيّة ، ولا مانع مـن جعلهـا للاسـتئناف وهو ظاهر وعليه لا محلَّ لها من الإعراب .

وقـد اسـتدعى الكلام علـى (الـوَّاو) الكلام على جملة (ولاسيّما كـذا) مـن حيـث محلّهـا من الإعراب وعدمه ، وهـو وإن لـم أجـده فـي النّقول مقبولا عند أولي العقول .

وأمَّا الكلام على (الوَّاو) من حيـثُ الحـذف وعدمه ، فنقول : جرى في الحذف خلاف[xxxii] ، فـذكر ثعلـب أنـه خطـأ[xxxiii] ونقلـوه مقـدّمين لـه علـى جـواز الحـذف المنسـوب لغيــره، فظــاهر كلامهــم ترجيحــه ، وذكــر الفارسـيّ[xxxiv] مـا يقتضـي جـواز حـذفها ، وذلك أنه جعل " سيّ " حـالا ممَّـا قبلهـا دخـل عليها النَّافي ، ومعنـى قولـك : (سـاد العلمـاءُ لاسيّما زيدٌ) سادوا لا مماثلين لزيـد فـاعتُرِض

عليه بأنَّ الحال المفردة لا تدخل عليها (الـوَّاو) ، أي : إذا لم تكن عاطفة لها على حال أخرى قبلها كما هنا ، فـإن كـانت عاطفـة : { يـا أيهـا النَّبِيُّ إِنَّـآ أَرْسَـلْنَاكَ شَـــاهداً ومُبشِّـراً وَنَـذِيراً، ودَاعِيَاً إِلَى اللهِ بِإِذْنِهِ وسِرَاجًا مُّنِيرًا }[xxxv][35] [دخلت][xxxvi][36]

فـأجيب بـأنه إنمـا يقـول : بالحاليـة عنـد عدم دخول (الوَّاو) ، وأمَّا عند دخولها فـ " سيّ " عنده اسم لـــ " لا " التبرئـة كمـا يأتي[xxxvii][37] ، ولا تُحذف " لا " من " [لا] سِـــيّما " وكمـــا لا تُحـــذف [لا][xxxviii][38] لا تُحذف (الوَّاو) ، وأجاز بعضهم حذْفَها وبـه قال الفارسيّ ، زاد وهي حينئـذٍ أي : حيـن حـذف (الـوَّاو) نصـب علـى الحـال[xxxix][39] انتهى .

وقول المعترض هناك : إنَّ الشَّارح أخـلَّ بالاعتراض الأوَّل - يعني به هذا الاعتراض - سهو ؛ لما علمـت مـن الإشـارة لـه بـذكر جوابه .

والاعتراض الثـاني : أنَّ " لا " إذا دخلـت علـى وصْـفٍ أو حـال وجـب تكرارهـا ولـم تكرر هنا .

وأجيب بأنها مكررة معنـى ؛ إذ هـو فـي قوة لا مساوين لزيد ولا زائـدين عليـه بـل ناقصون وهذا كافٍ .

إذا علمت هـذا فقـول المصـنّف : " وَمَـا يَلِي لَاسِـيّما " إمَّـا جـارٍ علـى جـواز حـذف الوَّاو ، وإلاَّ فهو يلي (ولاسِـيّما) بـالوَّاو لا مجردا عنها ، أو أنّ مراده يلي (لاسِـيّما) بعد تقـدّم الـوَّاو عليـه ، وحـذَف الـوَّاو مـع أنها مرادةٌ ومع أنَّ ذكرها أوفق بالاستعمال للضَّرورة .

(إن نُكِّرا) ، أي : إن أُتي به نكرة نحـو

: (أكْـرِمْ الرجـالَ ولاسِـيّما رجـلٌ كريـمٌ) ، (فَاجــْرُرْ أَوِ ارْفَعْ) الفاء في جـواب " إِنْ " لعدم صلاحيته للشَّرط وجملـة الشَّـرط ، وجـوابه [خـبر][40]xl (مـا) وعائـده ضـمير (نُكِّــرا) وألفــه للاطلاق ، [2/ب] وكــذا مفعول (اجْرُرْ وَارْفَعْ) إذ أصله : اجرره أو ارفعه ، فحذف المفعـول منويـا ، ويحتمـل أنه منزَّل منزلة اللاَّزم فلا يحتاج إلى تقدير مفعـول ، أي : فـاحكم بـالجرِّ أو الرَّفـع ، وليس قصـده التخييـر المسـتوي لمـا يـأتي من أنهما مرتبان في الرّتبة كما رتبهما هنا فـي الـذّكر ، (ثُـمَّ نَصْـبَهُ اذْكُـرَا) " ثُـمّ " للــترتيب الــذِّكريّ [41]xli لا الرُتــبي إذ لــم يصرحوا بكـون النَّصـب أضـعفها ، وسـيأتي لنا فيه كلام بفضل الله .

تنـبيهٌ : وجّـه المصـنّف الرَّفـع والنَّصـب بقوله : (وعِنْدَ رَفْعٍ مُبْتدأ قـدّرْ) وبقـوله : (وَانْصِبْ مُميِّزا) وأهمـل وجـه الجـرِّ وهـو بالمضــاف كمــا يــأتي ، فكــان ينبغــي أن يذكره أيضا وأن يذكر الثلاثـة هنـا ؛ ليسـلم مـن التشـتيت الحاصـل بالفصـل بيـن هـذه الأوجه وبين توجيهاتها بالكلام على المشـار له بقـوله : (فـي الجـرِّ مـا زِيـدَتْ) وبيـن التوجيهات بالكلام على (سيّ) المشار لـه بقوله : (وفي رَفْعٍ وجَرٍّ أعْرِبَنْ سِـيَّ تَفِـي) والأمر سهل .

نكتـة[42]xlii: أَلِـفُ (اذْكُـرا) منقلبـة عـن نون التوكيد الخفيفة ، والسّـر فـي الإتيـان بهـا أنـه لمَّـا أتـى بثُـمَّ أوهـم أنَّ النَّصـب أضعف الأوجه مـع أنـه ليـس موجـودا فـي كلامهم ، على أنه يأتي ما يفيد أنـه أرجـح مـن الرَّفـع ، فـأتى بنـون التوكيـد لتعـادل تقويتهـا مـا أوهمـه مـن الضَّـعف ، ويرجـع

الأمـر إلـى الترجيـح الخـارجيّ وسـيأتي ، فتأمَّلْه فإنه حَسَنٌ .

(في الجرّ " ما ") حرفية (زِيدت) بين المضاف وهو (سيّ) والمضاف إليه وهو الاسـم المجـرور علـى حـدِّها فـي { أَيَّمَـا الأَجَلَينِ }[xliii] وقوله : (في الجرِّ) متعلق بـ (زِيدَتْ) الواقع خبرا عن (ما) ، ففيه تقديم معمول الخـبر الفعلـي علـى المبتـدأ على مذهب من يجيـزه ، وإنْ منعـه بعـضٌ محتجّا بـأنَّ نفـس الخـبر الفعلـي لا يتقـدم لئلاَّ يلتبس التركيب بالفعل والفاعل فكيف يتقدم معموله ؟ [xliv]

إن قلتَ قد قلتَ: إنَّ (مـا) [فـي][xlv] حالة الجرّ حرفيَّة فكيف تقع مبتدءا فـي المصنَّفِ ؟ قلتُ : هي في المصنَّف اسـم إذ القصد منها لفظها ، إن قلـتَ إذا كـانت اسما فكيف تحكم عليها بأنها حرف زائد ؟ وهل هذا إلاَّ تنافٍ ؟ قلتُ : المحكوم عليه بالاسميَّة لفظها والمحكـوم عليـه بالحرفيَّـة والزّيـادة مـدلولها ، وهـو كلمـات (مـا) الواقعة في تراكيب (ولاسيّما) فهـو لفـظٌ مسماه لفظٌ .

و (مـا) فـي [حـال الــ][xlvi] ـ رفـع اسميةٌ في محل جرّ بالمضاف وهو (سـيَّ) ، (أَلِفْ وَصْلٌ لها) بالجملة المركبة مـن الاسم المرفوع خبرا والضَّمير المقـدَّر كمـا يـــــأتي فـــــي قـــــوله : (وعِنْدَ رَفْعٍ مُبتدًا قَدّرْ) وهذه الجملة على هذا لا محلَّ لها من الإعراب ؛ [و][xlvii] إمَّـا علـى أنّهـا نكـرةٌ والجملـة صـفة لهـا المشار له بقوله : (قُـلْ أو تَنَكَّـرْ وُصِـفْ) فهي في محل جرّ؛ وضمير (وُصِـفْ) إمَّـا

راجع للمتنكر المفهوم من (تنكُّرٌ) ، وإمّا للتنكّر مراداً به النكرة فهو استخدام ، وإمّا له باقيا على معناه وهو من الحذف والايصال ، والاصل : وُصِفٍ فيه ، أي : وُصِف (ما) في حالته إلاَّ أنَّ الحذف والايصال بابه السَّماع ؛ هذا إن كان قوله: (وُصِفْ) ماضيا مبنيًّا للمجهول وعليه فلا فائدة لقوله : (قُلْ) إلاَّ تكملة الوَّزن ، ويحتمل أنَّ (صِفْ) أمر من (وُصِفْ) ومفعوله محذوف أي: و (صِفْ) أنت (ما) في حالة التنكّر بالجملة، و (الوَّاو) فيه للعطف ، ويكون فائدة قوله : (قُلْ) التوصل لقوله : (صِفْ) ليكون عطفا عليه إذ لا يصح عطفه على غيره ممَّا قبله ، لأنه إنشاء وما قبله خبر ، وإن كان يستغنى عنه على مذهب من يعطف الخبر على الإنشاء[48][xlviii] ، أو يجعل (صِفْ) مستأنفا .

وسكت المصنّف عن (ما) حال النَّصب ويأتي لنا فيه كلام عند قوله : (وَانْصِبْ مُميِّزَا) .

(وَعِنْدَ رَفْعٍ مُبْتدَا قَدّرْ) وذلك المبتدأ هو رابط الصّفة وعائد الصّلة [49][xlix]، وحَذْفُه هنا ليس شاذاً بل واجب سواء طول الصّلة وعدمه[50][l] ، وذلك أنهم ألحقوا (لاسيَّما) بـ (إلاَّ) الاستثنائية [3/أ] في عدم وقوع الجملة بعد كُلٍّ بجامع مخالفة ما بعد كُلٍّ لما قبله ، وإن كان المخالفة في (إلاَّ) بكونه مُخرَجًا مما قبلها وفي (لاسيَّما) لكونه أولى منه بالحكم ، وهذا التوجيه ذكره المحققون الذين لا يجعلون (

ولاسيَّما) من أدوات الاستثناء[li] ، وهو لا يستلزم أنّ (لاسيَّما) من أدوات الإستثناء ؛ إذ غايته إلحاق (ولاسِيّما) بـ (إلاَّ) في عدم وقوع الجملة بعدها بجامع مطلق المخالفة ، وأمَّا كونها من أدوات الاستثناء باعتبار ما معها من المخالفة أولا فمقام آخر لا تلازم بينه وبين هذا ، فَقَولُ بعض[lii] هذا على أنّ (لاسيَّما) من أدوات الاستثناء ، وسيأتي أنَّ الرَّاجح خلافه غلط ؛ و [ممَّا] يقتضي [وجوب][liii] الحذف أيضا أنَّ هذا كلام جرى في كثرة الاستعمال مجرى الامثال فلا يُغيّر عما سمع فيه من الحذف .

ثُمَّ شرع في الكلام على (سيّ) فقال : (وفي رَفْعٍ وَجَرٍّ أعْرِبَنْ سِيّ تَفِي) وإعرابها نصْبٌ لأنها اسم للا التبرئة وهي مضافة لـ (ما) حال الرّفع ، وللنّكرة بعدها حال الجرّ ، فيجب نصبها ، ولا يلزم على الأوَّل إنْ قَدرت (ما) موصولة عمل (لا) في معرفة ، لأنَّ (سِيّ) معناه (مِثْل) فهو متوغل في الإبهام فلا يتعرّف بالاضافة ، وخبر (لا) محذوف أي : موجود .

[فإن][liv] قلتَ : هل يجوز رفع (سيّ) على أنَّ (لا) عاملة عمل (ليس) قياسا وإن كان لم يُسمع إلاَّ بالنَّصب ؟

قلتُ : لا يجوز لعدم ملاقاته القصد ؛ إذ المراد بقولك : (ساد العلماءُ ولاسِيّما زيدٌ) نفي جنس المماثل لزيد بنفي جميع أفراده ، لا النَّفي في الجملة الصَّادق بنفي الوَّاحد الَّذي لا ينافي ثبوت الأكثر كما هو مفاد [العاملة][lv] عمل (ليس

) .
وذهب بعضهم : إلى أنَّ (ما) في حالة الرَّفع خبر (لا)[56] قال في " المغني " :
(ويلزمه كفّ (سيّ) عن الإضافة من غير كافٍّ ، وأمَّا ما يقال يلزمه عمل (لا) في معرفة فيرده إمكان تقديرها نكرة موصوفة)[57] انتهى .
وقوله : " أعْرِبَنْ " أي : وجوبا كما هو حقيقة (افْعِلْ) خصوصا وقد أكده بالنّون وقدَّم الجارّ والمجرور ليفيد الحصر ، فأُخذ منه أنَّ النَّصب لا يجب فيه الإعراب ويأتي لنا فيه كلام .
تنبيهٌ : أصل " سيّ " سِوْي دخله ما دخل (سيِّد)[58]، ودليل أنَّ عينه (واو) قولهم في تصرف مادَّته : تساويا وتساوينا ومتساويان ، وتثنيته (سيَّان)[59] ويُستغنى حينئذ عن الإضافة كما استُغني عنها مرادفه وموازنه (مثْل) في قوله :
مَنْ يفعلِ الحسناتِ اللهُ يشكره والشرُّ بالشرِّ عندَ الله مِثْلانِ[60]
واستغنوا بتثنيته عن تثنية " سواء " فلم يقولوا " سواءان " إلاَّ شاذًّا ، كقوله :
فيا ربِّ إنْ لم تقسمِ الحبَّ بيننا سواء ين فاجعل لي على حُبِّها جَلْدا[61]
(وَانْصِبْ) الاسم النكرة (مُميِّزا) إمَّا (سيّ)[62] نفسها ، فتكون (ما) حينئذٍ حرفا كافّاً عن الإضافة ، وفَتحة " سيَّ " لإفرادها بناء ، هكذا قال بعضهم[63] ، ونقلته في " الصَّغير " ، وأقول : قد يُمنع إفراد " سيّ " في هذه الحالة ، بل هي شبيهة بالمضاف ضرورة أنَّ التمييز الَّذي اتصل وتعلق بها شيء من تمام المعنى ؛ إذ هو أولى

بذلك من النعت ؛ لأنه مبين للذات ، والنَّعت مبين للصِّفة ، والنَّعت داخل فيما هو من تمام المعنى ، إلاَّ أنه لا يوجب الشَّبه بالمضاف لاشتراطهم فيما يوجبه أن يكون معمولا ، والتمييز معمول لما ميَّزهُ ، قال ابن مالك [في الخلاصة][lxiv] :

اِسْمٌ بِمعْنَى مِنْ مُبينٌ [نكره] يُنصَبُ
تَمييزًا بِمَا قَدْ فَسَّرهْ[lxv]

وحينئذٍ ففتحة " سيّ " على هذا إعراب ؛ وإمَّا " ما " بناء على أنها نكرة تامة ، و" سيٌّ " مضافةٌ إليها ففتحة إعراب[lxvi] .

ثم قلت في " الصَّغير " : (والوجه الثاني : أقرب وذلك أنَّ التمييز عين المميَّز معنى ، والاسم النَّكرة ليس هو عين السّيّ ، والمثل بل هو عين الشَّيء [3/ب] الَّذي قصد نفي المماثلة له وذلك هو مدلول " ما ") انتهى .

وقولي : (أقرب) يفيد أنَّ الوجه الأوَّل صحيح إلاَّ أنه غير أقرب وكيف لا يكون صحيحا وقد صرَّح به المحقِّقون ، ووجِّه بأنَّ المراد بالنَّكرة كرجل [في قولك][lxvii] : (أكْرِمْ الرِّجالَ ولاسيّما رجلاً كريمًا) مطلق فرد من ماهيتها وهو عين السّيّ فهو تمييز له ، والسّيّ مضاف معنى إلى فرد مفهوم كرجل كريم معهود لك ، هو الَّذي قصدت نفي المماثلة له وإن كَفّته (ما) عن الإضافة لفظا ، ولا شكَّ أنَّ هذا التأويل في غاية البعد .

وقولنا : (والاسم النَّكرة ليس هو عين السّيّ 000 إلخ) منظور فيه لفحوى الكلام بقطع النَّظر عن بعيد التأويل ، وحينئذٍ فلا يحتم الفساد حتى ينافي ما يقتضيه قولنا : (أقرب) من صحة الثاني ، إذا عرفت ذلك تبيّن لك فساد قول المعترض بعد نقل التوجيه المذكور مشيرا له ، وإذا صح ذلك ارتفع

الإشكال وبطل قـول الشَّـارح والاسـم النَّكـرة ليـس هـو عيـن السّـيّ ، وإلاَّ فهـو أقـرب إلـى الإبطـال لا أنـه قريـب للصّـحة كمـا هـو ظـاهر عبارته ؛ انتهى .

ثمَّ أشار إلى أنّ قول امرئ القيس :

أَلا رُبَّ يومٍ صَالحٍ لكَ مِنْهُما ولاسِيّما يومٌ بدَارَةِ جُلْجُلِ[lxviii]

مرويّ بالأوجه الثلاثة بقوله : (وقُلْ لاسِـيّما * يومٌ بأَحْوالٍ ثَلاثٍ فَاعْلَما) .

ودارةُ جُلْجُـلٍ بجيميـن اسـم لغـدير ، وكـان يهوى بنت عم له يقال لها : عُنيزة ، فـاتفق أنَّ الحيّ احتملوا وتقـدَّم الرِّجـال وتـأخَّر النِّسـاء ، فلمَّا رأى ذلك امرؤ القيـس سـار مـع الرِّجـال قَدْرَ غُلْوةٍ ، ثم نكَزَ فـي غابـة مـن الأرض حـتى ورد النِّساء الغدير يغتسـلن ، فجـاءهنَّ غوافـل وجلس على ثيـابهنَّ ، وحلـف لا يُعطـى واحـدة ثوبها حتى تخرج متجرِّدة ، فـأبين حـتى تَعَـالَى النَّهـار فخرجـن ، وقلـن لـه حبسـتنا فاجعتنـا ، فنحر لهن ناقته فشـوينها ، ولمَّـا أردن الرَّحيـل حملت كـل واحـدة منهـنَّ شيئـًا مـن متـاعه ، وحملتــه هــو عُنيــزة ، ففــي هــذا معلقتــه المشهورة منها هذا البيت ، ومنها[lxix] :

ويـومَ دَخلـتُ الخِـــدْرَ خِــدْرَ عُنَيــزَةٍ فقـالــتْ لك الـوَيْـلاتُ إِنّـكَ مُرْجِـلـي

تقـــولُ وقـــدِ مَـالَ الغَبِيـطُ بِنـا معــاً عَـقـرْتَ بَعيـري يا امْرأَ القَيسِ فَانْزلِ

ويــومَ عَــقَرْتُ لِلْـعَــذَارَى مَــطِيَّتــي فَــياعَجَــبًا مِنْ رَحْــلِها الـمُتَــحَمّـَلِ

ومُرْجِلى : مُسيّري راجلةً أي : ماشيةً بهَلْـكِ البعير .

تنبيهان : الأوَّل : قال المصـنّف فـي شـرحه ما نصُّه ، قال ابن مالك[lxx] : (وإذا كانت (ما) موصولة جاز وصلها بفعل أو ظرف نحـو

: أعجبني كلامُـك لاسـيّما تَعِـظُ بـه ، ويعجبنـي التهجدُ لاسيّما عند زيدٍ) انتهى .

قلتُ : (وقياسه إذا كانت نكرة جاز وصـفها بهما ، وعلى كلٍّ فهو معارِض لما سبق مـن أنَّ (لاسيّما) ملحقة بإلاَّ في عدم وقـوع الجملـة الظَّاهرة بعدها ، فإن كان هذا معضَـداً بسـماعٍ بطل ما سبق وإلاَّ بطل ما هنا) هكـذا عبـارتي في " الصَّغير "

قال المعترض ما نصُّه : (هذا إنمـا يتمشّـى علـى القـول : بـأن (لاسـيَّما) مـن أدوات الاستثناء وهو ضعيف ، والرَّاجح خلافه كما نصَّ عليه غير واحد من المحققين[71] ؛ لأنَّ ما بعـدها أولـى بـالحكم ممَّـا قبلهـا ، فلا مخالفـة بالنَّفي والإثبات الَّذي هو معتبَرٌ في الاسـتثناء ، [ومجرد التخالف بالأولويَّـة وعـدمها لا يـوجب كونهـا مـن أدوات الاسـتثناء][72] كمـا هـو ضـروريٌّ وإذا علمـت ذلـك علمـت بطلان الترديد المذكور في كلامه كما لا يخفى ، وممَّـا يرشح لذلك قول ابن مالـك فـي " التسـهيل "[73]: (والمـذكور بعـد لاسِـيّما منبَّـهٌ علـى أولويّته بالحكم لا مستثنى) انتهى كلامه .

وأقول : قوله (هذا إنما يتمشّى 000 إلـخ) قد سبق منعه في توجيه [وجوب][74] حـذف المبتـدأ فلا يفيـده ؛ وأمَّـا قـوله : (لا مخالفـة بـالنَّفي والإثبـات 000 إلـخ) فيجيـب عنـه القائـل : بأنهـا مـن أدوات الاسـتثناء و [بقـوله][75] هـو مخـرج مـن المسـاواة المفهومة من الكلام ، ومعنـى قولـك : (سـاد العلمـاءُ ولاسـيّما زيـدٌ) تسـاوى العلمـاء فـي السّيادة إلاَّ زيد فإنه فاقهـم [فوجب][76] التخالف بـالنَّفي والإثبـات وإن كـان تكلُّفـا ، وأمَّـا معارضـة مـا قـاله ابـن مالـك لمـا سـبق فظاهرة ، وذلك أنَّ مقتضـى [4/أ] مـا سـبق

أنه لا يقع بعد ولاسيَّما جملة أصلا ، وهو قد صرَّح بأنَّ الجملة تقع بعدها ، فيلزمه جواز التصريح بالمبتدأ في نحو : (ساد العلماءُ ولاسيّما زيدٌ) فيقال : (ولاسيّما هو زيد) ، وأيّ فارقٍ بين الجملة الفعلية والاسميَّة حتى تقع الأولى بعدها دون الثانية ؟

وشافهني المعترض بأنَّ كلام ابن مالك فيما إذا كانت بمعنى : خصوصا ، وحينئذٍ فتقع الجملة بعدها ، وما سبق فيما إذا لم تكن بمعنى : خصوصا .

وأقول : هو فاسد حال كونها بمعنى: خصوصا يكون مجموع (لاسيَّما) معناه خصوصا، وهو في محل نصب مفعول مطلق ، وكلام ابن مالك ليس في هذا المقام بل في مقام رفع ما بعدها ، وكون (ما) حال الرَّفع موصولة [أو نكرة][77]، ولاشك أنَّ هذا محلّه إذا لم تكن بمعنى : خصوصا ؛ على أنَّ ابن مالك لا يقول بإتيانها بمعنى : خصوصا لما يأتي من انفراد الرَّضيّ به[78].

وإذا علمت هذا علمت صحة قول الفاضل السَّيد محمَّد المغربيّ في حاشيته على " الصَّغير " : (المعارضة ظاهرة لا تحتاج لإيضاح ، وإنكارها مكابرة ، وفساد قول المعترض عليه ، هذه عبارة فاسدة ناشئة عن ضلال قائلها ، وسوء فهمه لعدم اطلاعه على كتب العربية ، خصوصا وابن مالك مجتهد في النَّحو ، بل المكابرة تسليم المعارضة) انتهى .

وأقول : لله دَرُّ هذا المعترض من فهَّامة أدُوب ، فسبحان من خصَّه بتحقيقات لم يُفتح بها على عاقل أبدا ، زاده الله فهما وأدبا .

وقوله : (خصوصا وابن مالك مجتهد ... إلخ) لا يفيده شيئا ؛ إذْ ما سُبق منقولٌ عن مجتهدين وابن مالك مسلَّمٌ له فيما يظهر ، ولو

سمع عبارته مجنون لقال له : ما مرادك بالَّذي في كتب العربيَّة ولم يطلع عليه ؟ فإن قال : هو نفس مذهب ابن مالك السَّابق ، قال له : قد اطلع عليه حتى أورد عليه الاعتراض ؛ وإن قال : هو أنَّ الجملة تقع بعد (لاسيَّما) إن كانت بمعنى : خصوصا ، قال له : هذا مشهور لكلّ أحدٍ ، وبَيَّن له أن كلام ابن مالك ليس فيه كما سبق .

التنبيه الثاني : أرجح الأوجه السَّابقة الجرُّ ؛ لأنّه لا حذف معه[79]، وزيادة (ما) لكثرتها لا توجب ضعفه بخلاف الرَّفع ، فإن فيه حذف العائد المرفوع وهو في حدِّ ذاته شاذٌّ قياسا وسماعا ، إذا لم يحصل طول كما في بعض أمثلة ما نحن فيه ، نحو : (أكْرِمْ الرجالَ ولاسيّما زيدٌ) بخلاف نحو : (ولاسيّما رجلٌ كريمٌ) للطول بالوصف ، ومقتضى هذا أن يُقيَّد ضعف الرَّفع بعدم الطّول ، لكنَّهم أطلقوا ضعف رجحان الجرّ عليه نظراً إلى أنّ الجرَّ ليس في جزئياته شذوذٌ ما ، بخلاف الرَّفع فإنَّ بعض جزئياته شاذٌّ ، ولاشكَّ أنّ ما كانت جميع جزئياته غير شاذَّة أقوى ممَّا بعض جزئياته شاذّ ، هذا وإن كان الحذف بالنَّظر لهذا التركيب غير شاذّ كما سبق، (فإيجابُه الضَّعف من حيث ما هو الشَّأن فيه)، هكذا قلت في "الصَّغير" ، وقولي : (فإيجابه الضَّعف من حيث ما هو الشَّأن فيه) إشارة لجواب ما وجدته [بخطّ][80] بعض الأذكياء على طرَّة شرح المصنّف ، ومعناه : أنَّ الحذف هنا مستثنى من قول ابن مالك: (وإِنْ لَمْ يُسْتَطَلْ * فَالْحَذْفُ نَزْرٌ)[81] فما معنى التضعيف به وإلاَّ لزم التضعيف بكل مقيس أو التحكم أو بيان الفرق ، وكَتَبَه المعترض اعتراضا عليّ ، مع ما رأيت من محاولتي الجواب عنه

المشعر به ، فعجبي ممَّن لا يفهم كلام النَّاس كيف يتعرض [للكتابة][82] عليه .

ويمكن الجواب أيضا : بأنَّا لا نُسلّم أنه مستثنى من الشّذوذ السَّماعيّ والقياسيّ معًا بل من الأوَّل فقط ، وهذا لا ينافي ضَعْفه من حيث التزام ما هو شاذّ في القياس .

وأيضا : يُضَعِّفه أنه في نحو : (ولاسيّما زيدٌ) إطلاق (ما) على من يعقل[83] .

وسكتوا فيما أعلم عن النَّصب ، ويُؤخذ من تعليل أرجحيته الجرّ السَّابق أنه أولى من الرَّفع ، وإنْ كان أدْونَ من الجرّ من حيث إطلاق (ما) على من [4/ب] يعقل في نحو : (ولاسيّما رجلا كريمًا) على الوجه الثاني الَّذي سبق استغرابه ، هذا وإن أشعر تقديم الرَّفع على النَّصب في كلامهم بخلافه .

ثُمَّ أخذ في مفهوم قوله : (إِنْ نُكِّرا) فقال : (وَالنَّصْبُ إِنْ يُعرِّفِ اسْمٌ فَامْنَعا) إذْ هو على التمييز وهو لا يكون إلاَّ نكرة وقدَّم المعمول لإفادة الحصر ، فأُخِذ منه جواز الوجهين السَّابقين ، أعني : الجرّ والرَّفع ، وكذا يأتي جميع ما يتعلق بـــــ " سيّ " وبما عليهما ، وقيل : يجوز النَّصب أيضا ، وكأنّه مبنيّ على جواز تعريف التمييز كما هو قول الكوفيين[84] .

وقال في " المغنيّ "[85]: (وأمَّا انتصاب الاسم المعرفة في (ولاسيّماً زيدًا) فمنعه الجمهور، وقال ابن الدّهان : لا أعرف له وجها ، ووجّهه بعضهم بأنَّ (ما) كافّةٌ ، وأنَّ (لاسيّما) نُزّلت منزلة " إِلاَّ " في الاستثناء ؛ ورُدَّ بأنَّ المستثنى مُخرَجٌ وما بعدها داخل بالأَوْلى ؛ وأجيب بأنّه مُخرَجٌ ممَّا أفهمه الكلام السَّابق من مساواته لما قبلها ، وعلى هذا فيكون استثناءً منقطعا) انتهى كلام " المغنيّ

" حرفا بحرف.

وقولُ المعترِض على النَّقل إنَّ قوله : (ورُدَّ) إلى قوله : (وعلى هذا) ليس من كلام " المغنيّ " ، ممنوعٌ فإنَّه مصرَّح به [فيه][8][lxxxvi] هكذا ، فلعلَّ المعترِض اطلع على نسخة محرَّفة ؛ إلاَّ أنَّ جعْله الاستثناء منقطعا فيه نظرٌ ؛ إذ هو مخرج من المحكوم عليهم بالمساواة ، ومعنى (ساد العلماءُ ولاسيّما زيدٌ) تساوى العلماء في السّيادة إلاَّ زيد ، وحينئذٍ فهو استثناء متصل لدخول المستثنى في المستثنى منه ، وقد بيّنا ذلك في " الصَّغير " عند قول المصنّف : (وَامْنَعْ عَلَى الصَّحِيحِ الاِسْتِثْنا بِهَا) ، الَّذي هو بناء على ما سبق عن " المغنيّ " ، كالعلَّة لقوله هنا : (والنَّصْبُ إِنْ يُعرَّفِ اسْمٌ فَامْنَعَا) ، وفي البدر الدَّماميني[87][lxxxvii] على " المغنيّ " لا مانع من نصب المعرفة بفعل محذوف ، أي : ولا مثْل شيءٍ أعني زيدًا .

(وبَعْدَ سِيٍّ [جُملةً فَأَوْقِعا][88][lxxxviii]) : أطلق (سيّ) وأراد (سيّما) من إطلاق الجزء وإرادة الكلّ ، أو أنّ فيه حَذْفَ (الوَّاو) وما عطفت ، فالأصل : وبعد (سِيٍّ) وما لازمها أعني : كلمة " ما " ، جملةً فأوْقِعا ، أي : أجزْ وقوعها بعدها، وذلك إذا نُقلت (سِيّما) وجُعلت مفعولا مطلقا ، كما هو صريح كلام الرَّضيّ الآتي، وإن كان كلام المصنّف لا يفيده؛ (أَجَاز ذَا الرَّضِيْ) حيث قال[89][lxxxix] : (ويُحذف ما بعد " سِيّما " على جعله بمعنى : خصوصا ، فيكون منصوبَ المحل على أنّه مفعول مطلق على بقائه على نصبه الَّذي كان له في الأصل [حين][90][xc] كان اسمَ لا التبرئة ، فإذا قلت : (أُحبّ زيدًا ولاسِيّما راكباً) فـ " راكباً " حال من مفعول الفعل المقدَّر

، أي : وأخصُّه بزيادة المحبة خصوصا راكبا ، وكذا في " أُحبُّه ولاسِيّما وهو راكبٌ ") انتهى . هكذا نقل المصنّف في شرحه ، ومحلُّ الشَّاهد آخرُ العبارة، أعني قوله : (وكذا في : أُحبُّه ولاسِيّما وهو راكبٌ)؛ لأنه هو الَّذي وقعت فيه جملةٌ بعد (ولاسيّما) ، فأمَّا قوله : (أُحبُّ زيدًا ولاسِيّما راكباً) فليس فيه جملةٌ لا بحسب الحال الرَّاهنة وهو ظاهر ولا قبل الحذف ؛ إذ المحذوف مفرد هو لفظ (زيد) ، والأصل : (ولاسِيّما زيدٌ راكباً) هكذا يتعين ولا نقول بقول المصنّف إنَّ الشَّاهد فيه أيضا ؛ لأنَّ فيه جملةً هي جملةُ (أُخُصُّه) العامل في (ولاسِيّما) ، وتُقدّره مؤخَّرا ليكون واقعا بعدها ؛ لأنَّ هذا يبطله أمور:

الأوَّل : أنّه حيث جعل الشَّاهد أوَّل العبارة تعيَّن عليه أن يقدّر العامل مؤخرا ، وهو خلاف الأصل ، فلا معنى لتعيّنه بل ولا لارتكابه لغير موجبٍ ، ولئن سُلّم أنَّ هذا معنى كلام الرَّضيّ لرُدّ بشيءٍ آخر ، هو أنّنا سمعنا العرب تقول : (أحبُّ زيدًا ولاسِيّما راكبًا)[xci][91]، فمن أين يأتينا أنَّ العامل مؤخَّرٌ حتى نقدّره كذلك ويكون من قبيل [5/أ] وقوع الجملة بعدها ؟ .

الثاني : أنَّ هذا التقدير على تسليمه ممكِنٌ في كلّ مثالٍ ، فيقتضى أنَّ كلّ كلام وردت فيه (سِيّما) بمعنى : خصوصا لا يكون بعدها إلاَّ جملة ، هي جملة العامل المؤخَّر ، وتخصيصه ببعض الأمثلة مع إمكانه في جميعها تحكّمٌ ، وهذا المقتضى مخالف لقولهم على مذهب الرَّضيّ تأتي (سيّما) بمعنى : خصوصا ، فيقع بعدها [المفرد][xcii][92] والجملة .

الثالث : أنّه مخالف لتقدير الرَّضيّ نفسِه ، إذ هو قدّر العامل مُقدَّما مُعبِّرا عن (سيّما) بخصوصا ، حيث قال فيما سبق : (أي :

وأخُصُّه بزيادة المحبة خصوصا راكبا)[xciii][93] ، وحَمَله على أنّه مجرّدُ [حَمْلِ][xciv][94] معنى ، وأنَّ الإعـــــراب خلافـــــه بعيـــــد كـــــلّ البعد .

الرَّابع : قولهم : ظاهر كلام الرَّضـيّ أنـه إذا لم يُحذف ما بعـدها بـل ذُكِـر لا تكـون بمعنـى: خصوصا ، فدلَّ هذا علـى أنَّ المحـذوف شـيء يمكن وجوده مع كونها ليست بمعنى: خصوصا ، ولا يسع العاقـل أن يقـول : إنّ العامـل فيهـا بناء على أنها بمعـنى : خصوصا ، يمكن وجوده مع كونها ليست بمعنى : خصوصا لما فيـه مـن التنـافي ، فـالحقّ أنَّ معنـى كلام الرَّضـيّ أنَّ (سيّما) تأتي بمعنى : خصوصا ، فيقـع بعـدها المفرد كما هو المثال الأوَّل ، والجملة كما هــو المثال الثاني ، وهو محلّ شاهدنا ولا تنافي في الكلام أبدا ، خلافـا لقـول المصـنّف أيضـا : إنَّ هذا التقـدير منـافٍ لكلام الشَّـارح أوَّلا ، وذلـك أنّه فرض الكلام أوَّلاً في وقوع الجملة بعـدها ، وهـذا [التقـدير][xcv][95] يفيـد أنَّ الواقـع بعـدها في المثال الأوَّل مفرد ، فلو أنصف لَما قال ما قال والله يقول الحقّ وإليه المآل ، انتهى .

وقد عرفت أنّه لا تنافي إذ يكفينـا [شـاهدُ][xcvi][96] آخرِ العبارة ، وأمَّا المثال الأوَّل فيتعيَّـن أنّه من قبيلَ المفرد كما عرفتَ لِمَا عرفتَ ، لا لكون العامل يمتنع تقـديره مـؤخَّرا كمـا تـوهّم بعضٌ أنّه دليلنا ، فشنَّع علينـا بـأنَّ الحـقّ جـوازُ تقديره مقـدَّما ومـؤخَّرا ، ومـن ادّعـى وجـوب أحدهما فعليـه البيـان ؛ إذِ الـدّعاوى لا تقبـل بلا بيّنة ، وكَتَب هـذا المعـترض تبعـا للمصـنّف مـا قاله المصنّف وقد علمت ردّه .

تنـبيه : مـا سـبق مـن نقـل (لاسِـيّما) إلـى المفعوليـة المطلقـة فتقـع الجملـة بعـدها لـم يوجد إلاّ للرَّضيّ[xcvii][97].

قال الدَّماميني[xcviii] : ولا أعرف أحداً ذهب إلى ما ذكره الرَّضيّ من أنَّ (لاسيَّما) منقول من باب " لا " التبرئة .

وقال المراديّ[xcix] : (قولهم : " ولاسيّما والأمرُ كذا " تركيب فاسد) .

وأقول : يَرُدُّ عليه أيضا أنّه إن كان مراده أنّها بمعنى : (خصوصا) من حيث إنَّ ما بعدها أولى ممَّا قبلها ومخصوص بالزّيادة ، قيل له : هذا ملازم لها البتة ، فلا معنى لقوله على جعلها بمعنى : (خصوصا) المفيد أنّها قد لا تكون بمعنى : (خصوصا) ، وهو لا ينتج ما ذكره من أنَّ محلّها نصب مفعولا مطلقا ، ولا يجوز وقوع الجملة بعدها ، وإن أراد أنّها قائمة مقام (خصوصا) ، وأنَّ حقّ المقام لـ (خصوصا) فنابت عنها (سيّ) وصارت مفعولا مطلقا ، كما هو قاعدة النَّائب عن المصدر ، فمن أين يأتيه هذا ؟ وما الَّذي يدلّ عليه من الاستعمالات العربيَّة ؟ فالظَّاهر أن لا نقول بهذا النَّقل أصلا ، ونجعل (راكبا) في مثاله تمييزا، وقد يأتي التمييز مشتقا ، نحو : (لِلَّهِ درُّه فارسًا)[c] ، والمعنى : أحبّ زيدا متصفا بجميع الأوصاف ، ولا مثل شيء هو زيد المتصف بالرّكوب ، أي : أنّ زيدًا إذا اتصف بالرّكوب أولى بالمحبَّة وأحقُّ منه إذا لم يتصف به .

وأمَّا المثال الثاني فهو فاسد كما قال المراديّ[ci] ، وجزم به السّيوطيّ[cii] ، بل ولو قلنا بالنَّقل فالقياس أنْ [لا][ciii] يليها جملة أيضا ؛ إذ سبب عدم وقوع الجملة بعدها إلحاقها بـ " إلاَّ " ، وسبب الإلحاق الجامع بينهما : هو مخالفة ما بعد كلٍّ لما قبله على ما سبق ، وهذا الجامع موجود [5/ب] سواء كانت بمعنى : (خصوصا) أو لا ،

فإلحاقها بـ " إلاَّ " في إحدى الحالتين دون الأخرى تحكُّمٌ ، بل الواجب إلحاقها بها في الحالين ، إذا علمتَ هذا علمت فساد قول المعترض على قولي في " الصَّغير" ، ويَرِد عليه مثل ما ورد على ابن مالك سابقا ، أي في قوله : بوصلها بالجملة الصَّريحة المعْنِيّ به ما عرفت ما نصّه هذا في محل المنع ، فقد نصّ أهل العربيَّة على أنّها إذا كانت بمعنى : (خصوصا) تقع الجملة بعدها ، وأمثلة ذلك أكثر من أن تحصى ، ثم قال: (وحينئذٍ فقولهم : إن (لاسيّما) بمنزلة (إلاّ) فلا يليها جملة ، محلُّه إذا كانت باقية على معناها ، وأمَّا إذا كانت بمعنى : (خصوصا) فقد خرجت عن معناها فلا تنزيل حينئذٍ ، ومن زعم أنه لا بدّ من التنزيل في الحالتين وإلاَّ كان تحكُّما ، فقد رَكِبَ مثْنَ عَمْياء ، وخَبَطَ خبْطَ عَشْواء ، ولا [يدرى][civ][104] أين يتوجه) انتهى كلامه .

وأقول : نصَّ أهل العربيَّة على ما ذكر مذهبا لهم لم يوجد ، كيف وقد قال الدَّماميني مع سعة اطلاعه : (لم أره لغير الرَّضيّ) ، على أنّهم لو قالوا به لورد عليهم ما علمت من التحكّم إذ هو مجرد اعتراض عقليّ ؛ وهذا آخر ما أورده المعترض [علينا][cv][105]، وقد علمت ردّ جميع ما أورده من الاعتراضات الهوائيَّة ، ولا نَرُدُّ عليه بمثل ما ذكره من النّزول الذَّميم ، إذ لا يرتكبه إلاَّ كلُّ أحمق لئيم .

ثم قال المصنّف : (وَلا تُحْذَفُ " لا " مِنْ " سِيّما ")، الأَوْلى أن يقول: (مِنْ لاسِيّما) كما هو ظاهرٌ ؛ إذْ حَذْفُ الشَّيء فرع ثبوته ، وكأنّه ضَمّن (تُحْذَفُ) معنى : (تُفْصَلُ) ، أي : فصلا متحققا بحذف (لا) ، وإنما لم تُحذف لما سبق من أنه جارٍ مجرى

الأمثال .

(وسِيَّ خَفِّفْ) بحذف إحدى الياءين، ثُمَّ يُحتمل أنّها الأولى أو الثانية وهو الظّاهر لتطرّفها[cvi] ، (تَفْضُلا) ، كما في قول أبي العلاء المعريّ[cvii] :

وللـــمَـاء الـفَـضيلـةُ كلَّ وقتٍ
ولاسِيَما إذا اشتدّ [الأُوَارُ]

وقولِ الآخَر[cviii] :

فِهْ بالـعُـقـود وبالأَيمانِ لاسِيَما عَقْدٌ
وَفَاءٌ به من أعظَمِ القُرَبِ

يُكتب (فِهْ) ونحوه بهاء السَّكت ولا ينطق بها وَصْلاً في الفصيح ؛ وذكر ثعلبٌ أنّه خطأ[cix][109] ، وظاهر كلامهم ترجيحه[cx] ، وقد قرَّر أنّه لم يوجد إلاَّ ضرورة ، والمصنّف [حيث أجاب][cxi] بقوله : (تَفْضُلا) يُوهم أنّه الرَّاجح وليس كذلك فلو أبدل (خَفِّفْ) بـ (شَدّدْ) كان أنسب بقوله : (تَفْضُلا) .

(وامْنَعْ على الصَّحِيح الاِسْتِثْنا بِهَا) وقال ابن السَّراج وابن با بشاذ[cxii] : إنّ بعضهم يَستثْنِى بها ، وسبق وجهُه غير مرّة فلنكتف .

(ثُمّ الصَّلاةُ على النَّبيّ ذِي البَهَا) أي : صاحبِ الحُسْن .

[تنبيه] [cxiii] في كلام المصنّف عيبُ الإصراف ، وهو كما في [شرح][cxiv] شيخ الإسلام: (اقتران حركة الرَّويّ بحركةٍ تَبْعدُ منها ثِقَلا) ؛ ومعناه قول صاحب " الكافي ": (اختلاف المجرى بفتحٍ وغيره [cxv]) ، ووَجْهُ وجُودهِ في المصنَّف : أنَّ الرَّويّ[cxvi] لا جائزٌ أن يكون " الألف " ؛ لأنّها في (بِهَا) زائدة ، و " الألف " غير الأصليّة لا تكون رويّا ، بل هي هنا خُروج[cxvii] : (وهو حرف اللّين

بعد " هاء " الوصل) ؛ ولا أن يكون " الهـاء " ؛ لأنَّ " الهاء " ضميرا كانت أو أصليَّة متحركا ما قبلها لا تكون رويّا بل هي وَصْل[cxviii][118] ، فتعيّـن أن يكـون " البـاء " وهـو مكسـور فـي الأوَّل مفتوح فـي الثـاني ، وعيـب الإصـراف لا يجوز ولا للمولَّدين كما قاله شيخ الإسـلام بعـد قــول [متــن الخزرجيّــة][cxix][119] : (والكُــلُّ [مُتَّقَى])[cxx][120].

هذا وأتوسّـل إلـى الـرَّؤف الرَّحيـم ، بحـبيبه الكريــم ، أن يُعـاملني ووالــديّ ، ومشــايخي ، وإخواني المسلمين ، بلطفه في الدَّارين ، وأن يُطيل عمرنا ، ويرزقنا البركة فيه ، وأن يُحسن عواقبنا ، والحمد لله وحـده والصَّـلاة والسَّـلام على عهدتنا وملاذنا محمَّدٍ ، وعلى آلـه وصـحبه وسلَّم تسليما كثيرا ، والحمد لله ربِّ العـالمين .

تمَّت على يد كاتبها ومالكها الفقيـر الفـاني ، محمَّـد عبـد اللـه الزُّرقـانيّ ، يـوم الاثنيـن 23 رجب سنة 1330 هجريّـة ، علـى صـاحبها أتـمّ السَّلام وأزكى التّحيّة آمين [6/أ] .

<u>نظم هذه الأرجوزة</u>

وَمَــا يَــــلِي (لاسِيّــــما) إنْ نُكِّــرا *
فَاجْــرُرْ ، اوِ ارْفَعْ ، ثُـمَّ نَصْـــــبَهُ اذْكُرا
في الجرِّ (ما) زِيـدتْ . وفي رَفْـعٍ أُلِـفْ *
وَصْــلٌ لــــــها ؛ قُلْ أو تَنكُّرٌ وُصِفْ
وعِنْــــــد رَفْــــعٍ مُـبْـتــدًا قَـدِّرْ . وفي *

رَفْـــــــعٍ وجَــرٍّ أعْــرِبنْ (سِيَّ) تَــفِي
وَانْــصِــــبْ مُميــزًا . وقُـلْ : (لاسِيّـما *
يـومٌ) بأَحْـوالٍ ثَـــــلاثٍ فَاعْلَـــــــما
وَالـنَّصْبُ إنْ يُعرَّفِ اسْـــــمٌ فَامْـنَـعا . *
وَبـعْــدَ (سِيٍّ) جُمـــلةً فأَوْقِـــــــــعَـا
أَجَـازَ ذَا الرّضِىْ . ولا تُحْـــــذَفُ (لا) * مِن
(سِيّما).و (سِيَّ) خَفِّفْ تَفْضُلا
وَامْـنَعْ عَلى الصَّـحِيحِ الاِسْتِـثْــنا بِهَــا . * ثُـمَّ
الصَّـــــلاةُ لِلـنَّـــــبيِّ ذِي البَـــهَا
" تَمّتْ تَمّتْ تَمّتْ "

الهوامش والتعليقات

[i] ([1]) اعتمدت في دراسة هذا المبحث – إلى جانب ما ذكره الأمير في شرحه – على المصادر والمراجع التالية:
الكتاب 2/ 286، والأصول 1/ 305 ، وشرح المفصل 2/ 85 ، والإيضاح في شرح المفصل 1/ 368، وشرح الجمل لابن عصفور 2/ 262 ، وشرح التسهيل 2/ 318 ، وشرح الكافية الشافية 2/ 724 ، وشرح الكافية للرضي 1/ 248 ، والارتشاف 3/ 1549 ، ومغني اللبيب 148 ، والمساعد 1/ 596 ، وتعليق الفرائد 6/ 147 ، وهمع الهوامع 1/ 234 ، وشرح الألفية للأشموني 2/ 167 ، وحاشية الأمير على المغني 1/ 123 ، وحاشية الخضري على ابن عقيل 1/ 80 ، والنحو الوافي 1/ 401 .
[ii] ([2]) اعتمدت في دراسة هذا المبحث على مصادر ومراجع المبحث السابق .
[iii] ([3]) ينظر ترجمته في حلية البشر 3/ 1266 ، وعجائب الآثار 3/ 572 ، وفهرس الفهارس 1/ 133 ، وكنز الجوهر 161 ، وهدية العارفين 2/ 358 ، والفكر السامي 2/ 297 ، ومعجم المطبوعات 473 ، والأعلام 7/ 298 ، ومعجم المؤلفين 9/ 68 ، 11/ 183 .
[iv] ([4]) ينظر ترجمته في عجائب الآثار 2/ 75 ، وهدية العارفين 1/ 179 ، ومعجم المطبوعات 1005 ، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان 5/ 282 ، والأعلام 1/ 89 ، ومعجم المؤلفين 1/ 154 .
[v] ([5]) ينظر حاشيته على المغني 1 / 123 .
[vi] ([6]) ينظر حاشيته على ابن عقيل 69 .
[vii] ([7]) ينظر هامش 63 .
[viii] ([8]) ينظر هامش 79 .
[ix] ([9]) ينظر هامش 48 ، 68 ، 71 ، 106 .
[x] ([10]) ينظر هامش 29 ، 30 ، 31 ، 32 ، 47 ، 48 ، 54 ، 55 ، 56 ، 58 ، 59 ، 61 ، 81 ، 83 ، 106 وغيرها .
[xi] ([11]) ينظر هامش 55 .
[xii] ([12]) ينظر هامش 28 .
[xiii] ([13]) ينظر هامش 87 .
[xiv] ([14]) ينظر هامش 85 ، 96 .
[xv] ([15]) ينظر هامش 105 .
[xvi] ([16]) ينظر هامش 113 .
[xvii] ([17]) ينظر هامش 118 .
[xviii] ([18]) في الأصل : وفقنا ، وما أثبته من " أ " و " ب " .
[xix] ([19]) آية 79 – 80 من سورة النمل .
[xx] ([20]) السُّنّة في ابتداء جميع الأمور الحسنة ذوات البال أن يبدأ فيها بالبسملة والحمدلة لحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ش قال : (كل أمر ذي بال لا يبدأ بالحمد لله فهو أقطع) وفي رواية (بحمد الله) وفي رواية (بالحمد فهو أقطع) وفي رواية (أجذم) وفي رواية (ببسم الله الرحمن الرحيم) وهو حديث حسن . ينظر : شرح صحيح مسلم 1/ 43 .
[xxi] ([21]) في " أ " و " ب " : (في ذلك) .
[xxii] ([22]) ما بين المعكوفين زيادة من " أ " و " ب " .
[xxiii] ([23]) في الأصل : يتأمل : وما أثبته من " أ " و " ب " .
[xxiv] ([24]) ممن يرى أن الواو اعتراضية الرضي حيث قال : (اعلم أن الواو التي تدخل على " لاسيما " في بعض المواضع ..... اعتراضية ..... ، إذ هي مع ما بعدها بتقدير جملة مستقلة) شرح الكافية 1/ 249 وينظر حاشية الأمير على المغني 1/ 123 ، والمعجم المفصل في النحو العربي 558 .
[xxv] ([25]) قال أبوحيان في الارتشاف 3/ 1553 : (ويجوز دخول الواو على " لاسيما " فتقول : " قام القوم ولاسيما زيد " والواو واو الحال) .

[xxvi] [26] في الأصل : نصبٌ ، وما أثبته من " أ " و " ب " .
[xxvii] [27] ما أثبته زيادة من " أ " و " ب " .
[xxviii] [28] الحال المقارنة : عرّفها الفاكهي في شرح الحدود في النحو (229) بقوله : (هي المبينة لهيئة صاحبها وقت وجود عاملها ، كراكبا من " جاء زيد راكبا ") ؛ كما عرّفت في المعجم المفصل في النحو العربي (445) : (هي التي تلازم صاحبها فلا يختلف وقوع أحدهما عن الآخر ، بل يتحقق معناها في زمن تحقق العامل ، كقوله تعالى : { وَهَذا بَعْلِي شيخاً }) [آية 72 من سورة هود] . وتسمى أيضا الحال المحقَّقَة .
[xxix] [29] الحال المنتظرة : عرّفها الفاكهي في شرح الحدود في النحو (230) بقوله : (هي التي يكون حصول مضمونها متأخرا في الخارج عن حصول مضمون عاملها كـ " مررت برجل معه صقر صائدا به غدا "؛ كما عرّفت في المعجم المفصل في النحو العربي (445) : (هي التي يتحقق معناها بعد وقوع معنى عاملها) ؛ كقوله تعالى في (سورة الحِجْر آية 46) : { اُدْخُلوها بِسَلام آمِنينَ } ومثل : (مشى الطفلُ باكراً) ، وتسمى أيضا : الحال المستَقْبَلة ، والمقدَّرَة .
[xxx] [30] يعني جعل الواو عاطفة في المثال الأول : (ساد العلماءُ ولاسِيّما زيدٌ) ، وفي المثال الثاني : (اكْرِمْ العلماءَ ولاسِيّما زيدٌ) .
وممن أجاز أن تكون الواو عاطفة الرضي في (شرح الكافية 1/ 249) حيث قال : (ويجوز أن يكون – أي الواو – عطفاً ، والأول – أي كونها اعتراضية – أولى وأعذب) ينظر هامش " 3 " السابق .
[xxxi] [31] بعض النحاة أجاز عطف الخبر على الإنشاء وبالعكس ، وبعضهم منع العطف .
ينظر تفصيل المسألة في مغني اللبيب 535 – 538 .
[xxxii] [32] ينظر الخلاف في وجوب دخول الواو على " لاسيما " وفي جواز حذفها : شرح الكافية للرضى 1/ 249 والارتشاف 3/ 1552 ، 1553 ، ومغني اللبيب 149 ، والمساعد 1/ 596 ، والهمع 1/ 235 .
[xxxiii] [33] أوجب ثعلب دخول الواو على (لاسيما) ، قال : من استعمله على خلاف ما جاء ..... فهو مخطئ. وجوّز غيره حذفها .
ينظر مغني اللبيب 149 ، وتعليق الفرائد 6/ 147 ، والهمع 1/ 235 .
[xxxiv] [34] ينظر رأيه في الارتشاف 3/ 1552 ، ومغني اللبيب 149 ، والهمع 1/ 235 .
[xxxv] [35] آية 45 – 46 من سورة الأحْزَاب .
[xxxvi] [36] تكملة من " أ " و " ب " .
[xxxvii] [37] ينظر رأيه في البغداديات 317 .
[xxxviii] [38] تكملة من " أ " و " ب " .
[xxxix] [39] قال أبوحيان في الارتشاف 3/ 1552 : (وزعم أبو عليّ في " الهَيْتِيَّات " أن (لا) ليست عاملة النصب في (سيما) بل (سي) منصوب على الحال ، والعامل فيها الجملة السابقة) . وينظر مغني اللبيب 149 ، والهمع 1/ 235 وحاشية على المغني 1/ 123 .
[xl] [40] في الأصل : جزما .
[xli] [41] في " أ " و " ب " : الإخباري .
[xlii] [42] في " أ " و " ب " : تنبيه .
[xliii] [43] آية 28 من سورة القصص .
[xliv] [44] المسألة فيها خلاف بين البصريين والكوفيين ينظر الإنصاف 1/ 65 ، والتبيين 245 ، وشرح التسهيل 1/ 289 وشرح ابن عقيل 1/ 228 .
[xlv] [45] زيادة لاستقامة الكلام .
[xlvi] [46] زيادة لاستقامة الكلام .
[xlvii] [47] زيادة لاستقامة الكلام .

[xlviii]([48]) ينظر هامش " 29 " السابق .
[xlix]([49]) يعني بذلك أن الاسم المرفوع بعد لاسيّما في نحو " أكْرمْ العلماءَ ولاسيّما زيدٌ " يعرب خبراً لمبتدأ محذوف وجوبا تقديره هو ، والجملة من المبتدأ والخبر تكون صفة " ما " في محلّ جرّ باعتبار " ما " نكرة موصوفة بمعنى " شيء " ، أو صلة الموصول لا محل لها من الإعراب باعتبار " ما " موصولية ؛ وفي كلا الوجهين " ما " في محل جر مضاف إلى " سيّ "
ينظر الإيضاح في شرح المفصل 1/ 386 ، وشرح الكافية 1/ 249 ، والارتشاف 3/ 1550 ، والمغني 149 والمساعد 1/ 597 ، والهمع 1/ 234 .
[l]([50]) ينظر شرح التسهيل 2/ 319 ، ومغني اللبيب 149 – 150 ، وشرح ابن عقيل 1/ 166 .
[li]([51]) ينظر تفصيل المسألة في شرح الجمل لابن عصفور 2/ 262 ، والإيضاح في شرح المفصل 1/ 368 ، وشرح الكافية 1/ 248 ، وابن يعيش 2/ 85 ، وشرح التسهيل 2/ 318 ، والارتشاف 3/ 1549 ، والمساعد 1/ 596 ، والهمع 1/ 234 .
[lii]([52]) في " أ " و " ب " : (البعض) .
[liii]([53]) في الأصل : [إنما ، وجود] وما أثبته من " أ " و " ب " .
[liv]([54]) في الأصل : إنْ ، وما أثبته من " أ " و " ب " .
[lv]([55]) في الأصل : المعاملة ، وما أثبته من " أ " و " ب " .
[lvi]([56]) ممن قال به الأخفش ، أي : أن " سيّ " اسم " لا "و " ما " الموصولية في موضع رفع خبرها ؛ ينظر الارتشاف 3/ 1550 .
[lvii]([57]) لم أجده في المغني .
[lviii]([58]) أي : اجتمعت الواو والياء على وجه يقتضي قلب الواو ياء فقلبت وأدغمت الياء المنقلبة عن الواو في الياء الأصلية .
ينظر الكتاب 4/ 365 ، والمنصف 2/ 15 – 18 ، والممتع 2/ 498 ، وشرح الشافية للرضي 3/ 139 .
[lix]([59]) ينظر مادة " سوا " في اللسان 14/ 410 – 411 ، ومغني اللبيب 148 – 149 .
[lx]([60]) البيت نُسب لأكثر من شاعر ، فقد نسب لكعب بن مالك في ديوانه 288 ، كما نسب لحسان بن ثابت وليس في ديوانه ، وأيضا نسب لعبد الرحمن بن حسان .
وهو من شواهد : الكتاب 3/ 65 ، والمنصف 3/ 118 ، وابن يعيش 9/ 2 ، 3 ، مغني اللبيب 58 ، 114 ، وهمع الهوامع 2/ 60 .
[lxi]([61]) البيت نُسب لمجنون ليلى في ديوانه 94 ، وفيه " فاجعلني " ، كما نسب لقيس بن معاذ في اللسان " سوا " 14/ 410 ، وهو من شواهد مغني اللبيب 149 .
[lxii]([62]) في " أ " و " ب " : لسيّ .
[lxiii]([63]) ممن قال به ابن هشام في مغني اللبيب 150 .
[lxiv]([64]) ما بين المعكوفين زيادة من " أ " و " ب " .
[lxv]([65]) ينظر الألفية 33 ، وشرح ابن عقيل 2/ 286 ؛ وفي الأصل : النكره ، وما أثبته من " أ " و " ب " .
[lxvi]([66]) أي : أن الاسم النكرة المنصوب يكون تمييزا إما ل " سي " وإما ل " ما " على ما ذكره .
ينظر هذا التوجيه في الارتشاف 3/ 1551 ، وهمع الهوامع 1/ 234 ، والنحو الوافي 1/ 404 .
[lxvii]([67]) في الأصل : فقولك ، وما أثبته من " أ " و " ب " .
[lxviii]([68]) في ديوانه 10 ، 368 .
وهو من شواهد ابن يعيش 2/ 86 ، وشرح التسهيل 2/ 318 ، والارتشاف 3/ 1550 ، ومغني اللبيب 149 ، وشرح الكافية للرضي 1/ 249 ، والمساعد 1/ 597 ، وهمع الهوامع 1/ 234 .

[lxix]([69]) الأبيات المذكورة مع القصة في ديوانه : 10 – 11 ، وينظر حاشيته على المغني 1/ 123 .

[lxx]([70]) ينظر شرح التسهيل 2/ 319 .

[lxxi]([71]) ينظر مصادر الخلاف في هامش (49) .

[lxxii]([72]) ما بين المعكوفين زيادة من " أ " و " ب " .

[lxxiii]([73]) ينظر التسهيل 107 ، وشرح التسهيل 2/ 312 .

[lxxiv]([74]) ما بين المعكوفين زيادة من " أ " و " ب " .

[lxxv]([75]) في الأصل : وبقول ، وما أثبته من " أ " .

[lxxvi]([76]) في الأصل : فوجد ، وما أثبته من " أ " .

[lxxvii]([77]) زيادة من " أ " و " ب " .

[lxxviii]([78]) ينظر شرح الكافية 1/ 249 .

[lxxix]([79]) ينظر توجيه الجر في ابن يعيش 2/ 85 ، والايضاح في شرح المفصل 1/ 368 ، وشرح الكافية للرضي 1/ 249 ومغني اللبيب 149 ، والمساعد 1/ 597 ، وهمع الهوامع 1/ 234 .

[lxxx]([80]) زيادة من " أ " و " ب " .

[lxxxi]([81]) ينظر الألفية 11 ، وشرح ابن عقيل 1/ 163 .

[lxxxii]([82]) في الأصل : لكتابة ، وما أثبته من " أ " و " ب " .

[lxxxiii]([83]) أي : يضعف القول بموصولية " ما " في نحو (ولاسيّما زيدٌ) حذف العائد المرفوع مع عدم الطول ، وإطلاق " ما " على من يعقل ؛ وممن قال به ابن هشام في مغني اللبيب 149 ، 150 ، وينظر تعليق الفرائد 6/ 150 .

[lxxxiv]([84]) اختلف النحويون في التمييز أيجوز أن يكون معرفة أم لا ؟ فذهب البصريون إلى أن التمييز لا يكون إلاّ نكرة ؛ وذهب الكوفيون وابن الطراوة إلى أنه يجوز أن يكون معرفة ، وورد منه شيء معرفا بـ" أل " وبالإضافة ؛ وتأوله البصريون على زيادة " أل " ، والحكم بانفصال الإضافة واعتقاد التنكير .

ينظر الإنصاف 1/ 312 ، وشرح الجمل لابن عصفور 2/ 281 ، وشرح التسهيل 2/ 385 ، وشرح الكافية للرضي 1/ 249 ، والارتشاف 4/ 1633 ، وشرح الألفية للمرادي 2/ 175 ، والمساعد 2/ 66 ، والهمع 1/ 252 .

[lxxxv]([85]) ينظر مغني اللبيب 150 .

[lxxxvi]([86]) زيادة من " أ " و " ب " .

[lxxxvii]([87]) ينظر شرح الدماميني على المغني 1/ 284 حيث قال بعد قول ابن الدهان في المغني : (ولا أعرف له وجهاً) أي : النصب ، قال : (وقد يوجّه بأن " ما " تامة بمعنى : شيء ، والنصب بتقدير الرأي : ولا مثل أرى زيداً) .

[lxxxviii]([88]) ما بين المعكوفين زيادة من " أ " و " ب " .

[lxxxix]([89]) ينظر شرح الكافية 1/ 249 .

[xc]([90]) في الأصل و " ب " : (حيث) ، والمثبت من " أ " وهو موافق لما ورد في شرح الكافية 1/ 249 .

[xci]([91]) في الأصل: أضرب ، وما أثبته من " أ " و " ب " وهو موافق لما ذكر في شرح الكافية للرضي 1/249.

[xcii]([92]) في الأصل : المعرفة ، وما أثبته من " أ " و " ب " .

[xciii]([93]) ينظر شرح الكافية 1/ 249 .

[xciv]([94]) في الأصل : حل ، وما أثبته من " أ " .

[xcv]([95]) في الأصل : التقرير ، وما أثبته من " أ " و " ب " .

[xcvi]([96]) في الأصل : شاهداً ، وما أثبته من " أ " و " ب " .

[xcvii]([97]) ينظر شرح الكافية 1/ 249 .

[xcviii] ([98]) قال الدماميني معلقا على ما ذهب له الرضي : (قلت : ولا أعرف أحدا ذهب إلى ما ذكره من أن " لاسيّما " منقول من باب " لا " التبرئة إلى باب المفعول) . ينظر شرح الدماميني على المغني 1/ 284 .

[xcix] ([99]) قال المرادي : (لاسِيّما والأمر كذا ، تركيب غير عربي ، والرضي قد أجازه فتأمله) ينظر تعليق الفرائد 6/ 152 وشرح الدماميني على المغني 1/ 284 ، وقال أبوحيان في الارتشاف 3/ 1552 : (لاسِيّما والأمر كذلك ، تركيبٌ غير عربي) .

والصّبان في حاشيته على الأشموني 2/ 168 أجازه ، فقال : (فقول المصنفين : " ولاسيما والأمر كذا " تركيب عربي خلافا للمرادي) .

[c] ([100]) قال الأشموني : (حقّ الحال الاشتقاق ، وحق التمييز الجمود ، وقد يتعاكسان فتأتي الحال جامدة ، كـ " هذا مالك ذهبا) ، ويأتي التمييز مشتقا ، نحو : " لله دره فارسا ") ينظر شرح الألفية 2/ 203 ؛ وابن يعيش 2/ 73، وشرح التسهيل 2/ 383 ، وشرح الكافية 1/ 220 ، والارتشاف 4/ 1629 .

[ci] ([101]) يقصد به قول الرضي في شرح الكافية 1/ 249 : (أَحبُّه ولاسِيّما وهو راكبٌ) أي : وقوع " الواو " بعد " لاسيّما " .

[cii] ([102]) ينظر همع الهوامع 1/ 235 .

[ciii] ([103]) زيادة من " أ " و " ب " .

[civ] ([104]) في الأصل : يدي ، وما أثبته من " أ " و " ب " .

[cv] ([105]) في الأصل : عليه ، وما أثبته من " أ " و " ب " .

[cvi] ([106]) ينظر شرح التسهيل 2/ 319 ، وشرح الكافية 1/ 249 ، والارتشاف 3/ 1552 ، ومغني اللبيب 149 ، والمساعد1/ 598 ، وهمع الهوامع 1/ 235 .

[cvii] ([107]) في ديوانه 133 .

وهو من شواهد شرح الدماميني على المغني 1/ 283 ، وقافيته في المخطوط " الأُوَامُ " وما أثبته من الديوان .

والأُوَارُ : حرّ العطش .

[cviii] ([108]) لم يعرف قائله . هو من شواهد شرح التسهيل 2/ 319 ، ومغني اللبيب 149 ، والمساعد 1/ 598 ، وهمع الهوامع 1/ 235 .

[cix] ([109]) أي : تخفيف الياء من " لاسيّما " ينظر رأيه في مغني اللبيب 149 ، والهمع 1/ 235 .

[cx] ([110]) حكى الأخفش وغيره جواز تخفيف الياء . ينظر الارتشاف 3/ 1552 ، والمساعد 1/ 598 ، وهمع الهوامع 1/ 235 .

[cxi] ([111]) في الأصل : (أجاب حيث خفف) ، وما أثبته من " أ " و " ب " .

[cxii] ([112]) رأى ابن السراج في الأصول 1/ 305 .

[cxiii] ([113]) زيادة من " أ " و " ب " .

[cxiv] ([114]) زيادة مني .

[cxv] ([115]) ينظر الكافي للخطيب التبريزي 157 ؛ وينظر شواهد الإصراف في الكافي 160 ، ونهاية الراغب 369 .

[cxvi] ([116]) الروي : هو الحرف الذي بُنيت عليه القصيدة وتنسب إليه ، ولا يكون حرف مدٍّ ولا هاء .

ينظر : الكافي 150 ، ونهاية الراغب 350 .

[cxvii] ([117]) ينظر الإقناع 81 ، والكافي 152 ، ونهاية الراغب 359 .

[118]cxviii) الوصل : هو ما جاء بعد الروي من حرف مدٍّ أشبعت به حركة الروي ، أو هاء وليت الروي .
ينظر الإقناع 81 ، والكافي 151 ، ونهاية الراغب 356 .
[119]cxix) ما بين المعكوفين من " ب " وفي " أ " متن الجزريه ؛ وفي الأصل : قول المتن .
[120]cxx) ينظر مجموع مهمات المتون : متن الخزرجية 773 . وما بين المعكوفين من " أ " ، وفي الأصل : مقفى ، وفي " ب " مقتفى .

المصادر والمراجع

1- 1 - ارتشاف الضّرَب من لسان العرب لأبي حيّان الأندلسيّ / تحقيق ودراسة رجب عثمان محمّد / ط1 1418 هـ / مكتبة الخانجي – القاهرة .

2- 2 - الأصول في النّحو لابن السّرّاج / تحقيق عبد الحسين الفتلي / ط1 1405 هـ / مؤسسة الرسالة – بيروت .

3- 3 - الأعلام تأليف خير الدّين الزّركلي / ط3 1389 هـ / بيروت .

4- 4 - الإقناع في العروض وتخريج القوافي للصاحب ابن عبّاد / تحقيق محمد حسن آل ياسين / ط1 / المكتبة العلمية – بغداد .

5- 5 - ألفية ابن مالك في النّحو والصّرف / 1410هـ/ مكتبة طيبة للنّشر – المدينة المنورة .

6- 6 - الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباريّ / تحقيق محمّد محيي الدّين / 1407 هـ / المكتبة العصريّة – صيدا – بيروت .

7- 7 - الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب / تحقيق موسى العليلي / مطبعة العاني – بغداد .

8- 8 - البغداديات لأبي علي الفارسيّ / دراسة وتحقيق صلاح الدّين السّكاوي / مطبعة العاني – بغداد.

9- 9 - تاريخ الأدب العربيّ / كارل بروكلمان – نقله إلى العربيّة عبد الحليم النّجار/ ط4 / دار المعارف.

10- 10 - التبيين لأبي البقاء العكبري / تحقيق ودراسة عبد الرّحمن العثيمين / ط1 1406هـ / دار الغرب الإسلاميّ – بيروت .

11- 11 - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك / حقّقه محمّد كامل بركات / دار الكتاب العربيّ للطّباعة والنّشر 1387 هـ .

12- 12 - تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدَّماميني / تحقيق محمّد عبد الرّحمن المفدّى / ط 1 – 1415 هـ - .

13- 13 - توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن

مالـك للمـرادي / تحقيـق عبـد الرّحمـن علـي سـليمان / ط 2 / مكتبـة الكلّيات الأزهريّة .
14- 14 - حاشية الأميـر علـى مغنـي اللّـبيب / دار إحيـاء الكتب العربيّة .
15- 15 - حاشية السُّجَاعيّ على شرح ابن عقيـل / طبـع بمطبعة مصر 1349 هـ .
16- 16 - حاشية الصّبّان على شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك / دار إحياء الكتب العربيّة .
17- 17 - حلية البشـر فـي تاريـخ القـرن الثـالث عشـر / تأليف عبد الـرّزاق البيطـار / تحقيـق محمّـد بهجـت البيطـار / المجمـع العلمي العربي – دمشق 1383 هـ .
18- 18 - ديوان امرئ القيس / تحقيق محمّد أبو الفضـل إبراهيم / ط4 / دار المعارف .
19- 19 - ديــوان كعــب بــن مالــك الأنصــاريّ / دراســة وتحقيق سامي العاني / ط1 1966 م / مكتبة النّهضة – بغداد .
20- 20 - ديوان مجنون ليلى / جمع وتحقيق عبد السّـتار أحمد فرّاج / مكتبة مصر – القاهرة .
21- 21 - سقط الزّنـد لأبـي العلاء المعـري / دار بيـروت للطباعة والنشر 1400 هـ .
22- 22 - شرح ابن عقيل على ألفيّة ابـن مالـك/تحقيـق محمّدمحيي الدّين/ ط20 / 1400 هـ/دارالتراث القاهرة .
23- 23 - شـرح الأشـموني علـى ألفيّـة ابـن مالـك / دار إحياء الكتب العربيّة .
24- 24 - شرح التسهيل لابن مالك / تحقيق عبد الرّحمن السّيّد ومحمّد المختون / ط1 - 1410 هـ / هجر للطّباعة والنّشر .
25- 25 - شرح جمـل الزّجّـاجيّ لابـن عصـفور / تحقيـق صاحب أبو جناح .
26- 26 - شـرح الحـدود فـي النّحـو للفـاكهيّ / تحقيـق المتولي الدّميري – 1408 هـ – دار التضامن – القاهرة .
27- 27 - شرح الدّماميـنيّ على مغني اللّـبيب / المطبعـة البهيّة - بمصر .
28- 28 - شــرح شــافية ابــن الحــاجب لرضــيّ الــدّين الاستراباذيّ / حقّقه نخبة من العلماء / 1402 هـ / دار الكتـب العلميّـة – بيروت .
29- 29 - شرح الكافية لرضيّ الدّين الاستراباذيّ / ط3 – 1402 هـ / دار الكتب العلميّة – بيروت .
30- 30 - شرح المفصل لابن يعيش النّحوي / عالم الكتب – بيروت .

-31 31 - صحيح مسلم بشرح النّوويّ / المكتبة المصرية .
-32 32 - عجائب الآثار في التراجم والأخبار / للشّيخ عبد الرّحمن الجبرتي / دار الجيل – بيروت .
-33 33 - فتح الجليل على شرح ابن عقيل = حاشية السُّجَاعيّ على ابن عقيل .
-34 34 - الفكر السّامي في تاريخ الفقه الإسلامي / تأليف محمّد الحجوي / طبع المكتبة العلميّة - المدينة المنورة .
-35 35 - فهرس الفهارس / تأليف عبد الحيّ الكتانيّ / عناية إحسان عبّاس/ ط2 1402هـ / دار الغرب الإسلاميّ – بيروت .
-36 36 - الكافي في العروض والقوافي/ للخطيب التبريزيّ/تحقيق الحسّاني عبد الله/ مؤسسة الخانجي مصر .
-37 37 - الكتاب لسيبويه / تحقيق عبد السّلام هارون / ط2 / مكتبة الخانجي – القاهرة .
-38 38 - كنز الجوهر في تاريخ الأزهر / تأليف سليمان رصد الزّيّاتيّ .
-39 39 - لسان العرب لابن منظور / دار صادر – بيروت .
-40 40 - مجموع مهمات المتون / ط4 1369 هـ / مطبعة البابي الحلبيّ – مصر .
-41 41 - المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل / تحقيق محمّد كامل بركات / 1400 هـ / دار الفكر – دمشق .
-42 42 - معجم المؤلّفين / وضع عمر رضا كحّالة / مكتبة المثنى – بيروت .
-43 43 - معجم المطبوعات العربيّة / جمعه يوسف سركيس / مطبعة سركيس – مصر / 1346 هـ .
-44 44 - المعجم المفصّل في شواهد النّحو الشّعريّة / إعداد أميل يعقوب / ط1 1413 هـ / دار الكتب العلميّة – بيروت .
-45 45 - المعجم المفصّل في النّحو العربيّ / إعداد عزيزة فوّال / ط1 1413 هـ / دار الكتب العلميّة – بيروت .
-46 46 - المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم / وضعه محمّد فؤاد عبد الباقي / ط2 1408 هـ / دار الحديث – القاهرة
-47 47 - مغني اللّبيب لابن هشام الأنصاريّ / تحقيق مازن المبارك ومحمّد علي حمد الله / ط1 1399 هـ / دار نشر الكتب الإسلاميّة – لاهور .
-48 48 - الممتع في التصريف لابن عصفور / تحقيق فخر الدّين قباوة / ط1 1407 هـ / دار المعرفة– بيروت .
-49 49 - المنصف في شرح التصريف لابن جني / تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين / ط1 1373 هـ / مطبعة الحلبي – مصر .
-50 50 - النَّحو الوافي / تأليف عباس حسن / ط8 / دار

المعارف – القاهرة – مصر .
-51 51 - نهاية الرّاغب في شرح عروض ابـن الحـاجب / لعبد الرّحيم الإسنويّ / تحقيق شعبان صلاح / ط1 1408 هـ / مطبعـة التقدّم .
-52 52 - هديّة العارفين للبغداديّ / استانبول 1951 م / مكتبة المثنى – بغداد .
-53 53 - **همـع الهوامـع للسّـيوطيّ / صـحّحه محمّـد النّعسانيّ / ط1 1327 هـ / مكتبة الكلّيات الأزهريّة - القاهرة .**